

رقم الترتيب :.....
الرقم التسلسلي :.....

جامعة ورقلة

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

قسم علوم التسيير



مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
فرع : إدارة الأعمال

من إعداد الطالب : بكاري بلخير

الموضوع :

تقييم مؤسسات الخدمات البترولية دراسة حالة قسم النقل لمؤسسة « ENTP »

نوقشت علنا بتاريخ : 2003/01/22

أمام اللجنة المكونة من :

أ.الدكتور /: رحال علي	(جامعة باتنة)	رئيساً
الدكتور /: الداوي الشيخ	(جامعة الجزائر)	مقرراً
الدكتور /: قدي عبدالمجيد	(جامعة الجزائر)	مناقشاً
الدكتور /: بختي إبراهيم	(جامعة ورقلة)	مناقشاً
الدكتور /: بن قرينة محمد حمزة	(جامعة ورقلة)	مناقشاً

السنة الجامعية 2003/2002



إلى أمي الغالية وأبي العزيز حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى جدي وجدتي

إلى أختي نعيمة وزوجها وابنتهم نسرين

إلى أختي سهام العزيزة علي

إلى إخوتي: خالد، عبد الحميد، نبيل، فؤاد

إلى أسناذي باديس

إلى الأصدقاء: عمار، سمير، جمال، الطاهر، عبد الباسط، مرشيد

إلى طلبة المالية والنسيير دفعة 2000

إلى طلبة إدارة أعمال دفعة 2002

إلى كل إخواننا وأخواتنا الذين يمضون زهرة شبانهم في تحصيل العلم والمعرفه

إلى كل إنسان تحب الخير لجزائرنا الحبيبة

ويسعى جاهدا إلى إعادة بناء مجدها

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

آملين من الله عز وجل التوفيق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
38	تقييم الوضعية التنافسية حسب مصفوفة ADL	(I - 01)
60	كيفية إعادة تقييم المباني بقيمة الحيازة	(II - 01)
63	كيفية إعادة تقييم المعدات	(II - 02)
98	المعاملات الترجيحية حسب الإدارة الضريبية	(II - 03)
118	توزيع الموظفين حسب معيار الرتب	(III - 01)
126	مساهمة الأنشطة في إنتاج قسم النقل	(III - 02)
127	معدل التنفيذ لنشاط الصيانة لسنة 2001	(III - 03)
128	تغير عدد العمالة عبر عدة سنوات	(III - 04)
129	تطور بعض النسب المالية عبر عدة سنوات	(III - 05)
131	تطور بعض أرصدة التسيير	(III - 06)
133	الميزانية المحاسبية لسنة 2001	(III - 07)
135	كيفية تقييم الأراضي المبنية	(III - 08)
136	عملية تقييم المباني	(III - 09)
139	عملية تقييم عناصر الاستثمارات الأخرى	(III - 10)
140	تقييم العناصر خارج الاستغلال وفق القيمة السوقية	(III - 11)
141	تقييم العناصر خارج الاستغلال وفق قيمة الكسر	(III - 12)
145	نتيجة الاستغلال للخمس سنوات الماضية	(III - 13)
146	توقعات الأرباح عبر عدة سنوات	(III - 14)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
32	دورة حياة المنتج	(01 - I)
33	نموذج مجموعة بوسطن الإستشارية (BCG)	(02 - I)
37	مصفوفة (ADL)	(03 - I)
39	مصفوفة (Mc KINSEY)	(04 - I)
86	ظاهرتي الاستحداث والرسملة	(01 - II)
115	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	(01 - III)
122	الهيكل التنظيمي لقسم النقل	(02 - III)
128	تغير عدد العمالة عبر عدة سنوات	(03 - III)

فهرس الملحق

العنوان	رقم الملحق
السلم العادي لتقييم شهر المحل	(01 - II)
تطور الفائض الخام للاستغلال EBE عبر عدة سنوات	(01 - III)
عملية تقييم معدات النقل وفق القيمة الاستعمالية	(02 - III)

مفتحة علمة

أولاً : إشكالية البحث

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعاً إقتصادياً واجتماعياً صعباً، حيث كان مستقبل البلاد يتوقف على الطريقة المثلى لمواجهة هذا الإرث الذي اتسم بضعف الإقتصاد الوطني، ولذلك نجدها اختارت نموذجاً تنموياً طموحاً بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة؛ ذلك النموذج المعتمد على الصناعات المصنعة، المتجلي في المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977)، كما اختارت المؤسسة العمومية أداة لتنفيذه.

ولقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتر وكيميائية، لما لها من تأثير على باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة، وتم إنجاز الجزء الكبير من هذا المجهود التنموي والمتمثل في إقامة مؤسسات عملاقة سخرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة، حيث بلغ الاستثمار الكلي للفترة بين (1974 و 1977) (121.23) مليار دج¹؛ لكن بالرغم من كل ذلك إلا أن هذه المؤسسات لم تحقق كل الأهداف المنوطة بها، وهذا ما أدى إلى إخضاعها إلى جملة من الإصلاحات حيث بدأت إصلاحات اقتصادية في الثمانينات كانت متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص (قانون 82-11). إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن في المستوى المطلوب بل كانت سبباً في تفاقم الوضع الإقتصادي والاجتماعي وأصبحت الأزمة متعددة الأطراف لذلك لجأت الدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في بداية التسعينيات، تتمحور أهدافها الرئيسية حول النقاط الآتية :

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة لدعمها للمؤسسات الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.

- تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأس مال المؤسسات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.

- خلق مناخ الاستثمار المناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية.

¹ - بوخاوة إسماعيل، دومي سمراء، " المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، جوان 2002، جامعة باتنة، ص : 85.

ولأجل تحقيق ذلك نجدها قد قامت بإحداث تعديلات كذلك المتعلقة بهيكل ملكية وسائل الإنتاج، إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال لغرض زيادة فعالية آلية السوق.

كما قامت بإحداث تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المؤسسات العمومية، وخصوصا ما يتعلق منها بتحديد أسعار المنتجات (أي تحريرها)، وقامت أيضا برفع القيود الجمركية عن الواردات والسماح باستيراد السلع المحضرة كليا أو جزئيا؛ غير أن عملية الإصلاحات هذه إنطلقت في ظروف تميزت بتشديد الضغوط المالية الخارجية نتيجة تدني أسعار النفط منذ عام (1986)، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي بحوالي (2 %) وارتفاع التضخم إلى (20,5 %)² بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، واستمر تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية الالتجاء إلى الأسواق المالية مع الإنخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، ونظرا لهذا الوضع المتدهور لاقتصادنا، شرعت السلطات في اتخاذ تدابير حازمة، زيادة إلى مراعاتها للهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات وهو الانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق والمنافسة، والذي يتضمن نواحي مؤسسية، وتشريعية، وسياسية، واجتماعية، بالإضافة إلى الجوانب التنظيمية والإدارية، وهكذا برزت الخوصصة خلال هذا التحول والإصلاح الاقتصادي كإحدى السياسات التي يعتمد عليها في إطار الانتقال من الاقتصاد الشمولي المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث وجود السوق المالي من شأنه تهيئة الظروف لدعم عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فتخلي الدولة الجزئي أو الكلي عن كافة أصولها لم يؤدي فقط إلى قيام ونمو المؤسسات الاقتصادية الخاصة، بل أوجد تساؤلا عاما حول مستقبل المؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث أن عملية التنازل عنها تدعو إلى عملية تحديد القيمة المناسبة لهذه المؤسسات.

هذه الدراسة سوف نقتصرها على تلك المؤسسات التي تنشط في القطاع البترولي الذي يعد مصدر القوة الأساسية للدولة و وسيلة الحكومة الجزائرية في المفاوضات مع الشركات الأجنبية. وكدراسة حالة كان قسم النقل للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار " E.N.T.P ".
وتتمثل إشكالية البحث بعد تبين أهمية التقييم، ومختلف الطرق المستعملة، في الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي :

إلى أي مدى يمكن اعتماد طريقة تقييم دون أخرى بالنسبة لقسم النقل للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (EN.T.P) من أجل نجاعة عملية فتح رأسمالها ؟

² بدعيدة عبد الله، " التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية "، الإصلاحات الاقتصادية وسياسيات الخوصصة في البلدان العربية، ط1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص : 361.

- مجموعة أسئلة فرعية يمكن تناولها كذلك من خلال الإشكالية السابقة :
- 1- بماذا يساهم التقيد باتباع مراحل التقييم في إنجاح هذه العملية لقسم النقل لمؤسسة (E.N.T.P)؟
 - 2- ما هي المعلومات والوثائق الضرورية الواجب توفرها للقيام بعملية التقييم لقسم النقل لمؤسسة (E.N.T.P)؟
 - 3- ما هي مختلف طرق التقييم المعتمدة في تقييم المؤسسات ؟
 - 4- إلى أي مدى يمكن اقتصار عملية التقييم على المعدات الضرورية للاستغلال فقط ؟
وللإجابة على هذه التساؤلات يمكننا الإنطلاق من مجموعة فرضيات يمكن تلخيصها في :
 - 1- أن احترام مراحل عملية التقييم باتباعها خطوة بخطوة يلعب دورا مهما في إنجاح هذه العملية بالنسبة لـ المؤسسة محل التقييم.
 - 2- أن جمع المعلومات المحاسبية ومختلف الوثائق الضرورية الأخرى وتشخيص حالة المؤسسة محل الدراسة تمثل خطوات هامة لنجاح عملية التقييم.
 - 3- تعدد طرق تقييم المؤسسات من شأنه خلق عدة قيم للمؤسسة محل التقييم.
 - 4- يمكن إلى حد ما اقتصار عملية التقييم على تلك المعدات التي تسهم مساهمة مباشرة في خلق عوائد للمؤسسة محل الدراسة.

ثانيا : دوافع اختيار الموضوع

وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو ذاتي فبالنسبة للاعتبارات الموضوعية تدور عموما حول :

- 1- الأهمية البالغة لهذا الموضوع الذي هو مصدر إهتمام العام والخاص.
- 2- المكانة التي يحويها البحث بين أنواع البحوث العلمية.
- 3- الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قليلة نوعا ما خاصة منها باللغة العربية.
أما عن الاعتبارات الذاتية فتتمثل في :
- 1- طبيعة التخصص والميول أكثر للمواضيع ذات الصلة بالمالية عموما.
- 2- حب الخوض في هذه المواضيع والتعرف أكثر لما يدور حولها من نقاشات ومستجدات.
- 3- إمكانية مواصلة بحث هذا الموضوع.
- 4- أفق عمل مستقبلية وراء اختيارنا لهذا الموضوع.

ثالثا: أهمية الموضوع

يمكن إجمال أهمية الموضوع في النقاط الآتية :

- 1- سد نقص في مكتبة جامعة ورقلة.
- 2- الإتيان بتحليل جديد يتعلق بمؤسسات الخدمات البترولية.
- 3- إثراء المناقشات حول الموضوع؛ ذلك بتزامنه مع عملية الخصخصة وفتح رؤوس أموال المؤسسات العمومية منها والخاصة.

رابعا : أهداف الدراسة :

نهدف من وراء دراستنا لموضوع التقييم إلى تحقيق ما يلي :

- 1- إيجاد طريقة تقييم تكون أكثر ملائمة للمؤسسة محل الدراسة (قسم النقل)، حيث انطلاقا من النمذجة النظرية لطرق التقييم نعمل على التوصل إلى قيمة أكثر موضوعية لقسم النقل، هذا بتطبيق الطريقة المناسبة له.
- 2- التقرب أكثر من تلك القيمة التي من أجلها تكون هناك نجاعة في دخول قسم النقل لمؤسسة (E.N.T.P) إلى البورصة، ذلك أن كل قسم يتم تقييمه على حدى وبعدها يتم جمع هذه القيم ومن ثم التعرف على قيمة المؤسسة ككل، إلا أن دراستنا اقتصرنا فقط على قسم النقل، إذن فيمكن الهدف من وراء هذا الموضوع في تقريب الرؤى لمسيرى هذه المؤسسة.

خامسا : المنهج المتبع

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية واختيار صحة فرضياتنا، فإنه تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي المستند على لدراسة حالة من خلال استعمال ميزات محاسبية للسنوات من (1997) إلى غاية (2001) وتم اعتبار سنة (2001) كأساس لعملية التقييم. أيضا استخدمنا أدوات إحصائية ونسب مالية، كما تم القيام بزيارات ميدانية منها مواقع المؤسسة، وكذا الوكالة العقارية بحاسي مسعود، والإلمام بكل ما رأيناه ضروريا لإنجاح هذه العملية في قسم النقل لمؤسسة (E.N.T.P).

سادسا : هيكل البحث

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، فالفصل الأول منه والذي جاء تحت عنوان القيمة ومراحل التقييم، فقد تم التطرق فيه إلى بعض المفاهيم حول القيمة والتقييم وعدد من نماذج القيمة التي ارتأينا أنها ضرورية لأجل تقريب الفهم لموضوع التقييم وكذلك إلى أهم المراحل التي يجب اتباعها

بغية انجاح هذه العملية، حيث كان تحديد المهمة كمرحلة أولى، ثم القيام بجمع مختلف المعلومات الخاصة بالتقييم من وثائق محاسبية، ومعلومات مختلفة أخرى وتدعيم ذلك بزيارة ميدانية لمواقع المؤسسة، ثم كانت عملية التشخيص كمرحلة ثالثة، حيث تم التطرق فيه إلى تعريف التشخيص وأهدافه وأنواعه، والتركيز أكثر على كل من التشخيص الإستراتيجي، والتشخيص المالي لما لهما من أهمية؛ خاصة لطرق التقييم المرتكزة على مقارنة المردودية.

وفي الفصل الثاني المعنون بطرق تقييم المؤسسات، فقد تم التطرق فيه لطرق التقييم ضمن المقاربات الثلاثة، انطلاقاً من مقارنة الذمة المالية، مروراً بمقاربة التدفقات، وصولاً إلى مقارنة الطرق المركبة (المازجة)، بما في ذلك مختلف الطرق التي تتدرج ضمن هذه المقاربات الثلاثة مع التطرق إلى قصور وإيجابيات كل طريقة.

أما في الفصل الثالث والمتمثل في تقييم قسم النقل لمؤسسة (E.N.T.P)، حاولنا من خلاله إسقاط المقاربات الثلاثة الكبرى للتقييم على هذا القسم الذي يعد من أهم الأقسام المكونة للمؤسسة. كخطوة أولى قمنا بتقديم المؤسسة وذلك بتعريفها، وتنظيمها، وأنشطتها الغالبة، ثم كخطوة ثانية تم تقديم قسم النقل، وهيكله التنظيمي، ثم آفاقه التنموية، وبعدها تم تطبيق مختلف طرق التقييم، بدءاً بتحديد المهمة، مروراً بجمع مختلف المعلومات المتعلقة بهذه العملية والقيام بعملية التشخيص و وصولاً إلى تقييم المؤسسة هذا انطلاقاً من مختلف المقاربات الثلاثة، لنصل في الأخير إلى اختيار القيمة الأكثر موضوعية والتي تناسب المؤسسة تبعاً لخصوصياتها وطبيعتها.

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثاني : طرق تقييم المؤسسات

مدخل :

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى أهم الخطوات التي تسبق عملية التقييم بدءا بتحديد المهمة ومرورا بجمع مختلف المعلومات وصولا إلى عملية التشخيص، وتبيان مدى أهميتها في إنجاح عملية التقييم، سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على المرحلة الرابعة من مراحل عملية التقييم والمتمثلة في عرض طرق التقييم المختلفة والمستعملة في المؤسسات.

وعليه فسنستعرض في هذا الفصل مختلف طرق التقييم وتوضيح الاختلافات الموجودة بينها، وكذا العيوب التي تكتنف كل طريقة، كما نبين أيضا من خلالها محددات اختيار كل منها. حيث ستم الإجابة على السؤال الآتي :

- ماهي مختلف طرق التقييم المعتمدة في تقييم المؤسسات ؟

يمكننا القول بأن طرق التقييم الأكثر استعمالا هي ثلاثة، تتمثل في :¹

1- طرق الذمة المالية، حيث تعتمد على قيمة الذمة المالية للمؤسسة.

2- الطرق المرتكزة على المردودية، حيث تعتمد على تدفقات الخزينة، توزيعات الأرباح (Dividends) في آجال تحصيلها، فتبحث عن أعلى سعر يمكن أن يدفعه المالك المحتمل للمؤسسة باستعمال الاستحداث (Actualisation) أو الرسملة (Capitalisation).

3- الطرق المازجة بين الطريقتين السابقتين، حيث تقيس مزايا القيم المعنوية وهو ما يسمى بـ (GOOD WILL).

وبشيء من التفصيل سنتناول مختلف هذه الطرق :

1- طرق التقييم المرتكزة على الذمة المالية : Approche Patrimoniale

مقاربة الذمة المالية تضم مجموع الطرق التي تمثل الصفة التاريخية وليس التقديرية. فهذه الطرق تعتمد أساسا على ذمة المؤسسة، أي ميزانيتها، وعند الحاجة الملاحق، فهي مقاربة أكثر سكونا، على عكس المقاربات التقديرية أو التوقعية التي تركز على تقدير التدفقات المستقبلية للأرباح، توزيعات الأرباح، أو التدفق النقدي للمؤسسة.²

إذن فالغرض من التقييم على أساس الذمة المالية هو إعطاء تقدير موضوعي مستقل على التوقعات والتنبؤات.

¹ - P.Louart, Op-cit, PP : 381,382.

² - Tchemeni Emmanuel, Op-cit, P : 8.

إن طريقة الذمة المالية جاءت بصفة ملموسة لتقييم بانفصال مختلف أصول والتزامات المؤسسة وذلك من خلال المجموع الجبري،³ وهي طريقة بسيطة حيث تركز على دراسة قيم كل من الأصول والخصوم المسجلة في ميزانية المؤسسة.

ولتصور أو فهم الذمة المالية للمؤسسة، فإن الوسيلة الأكثر ملائمة هي الميزانية، فهناك نوعان من القيم يمكن حسابهما، يتمثلان في : القيم الرياضية (قيمة رياضية محاسبية، قيمة رياضية أصلية) (جوهرية) والقيم الوظيفية، تلك التي تجعل المؤسسة قادرة على مواصلة نشاطها (القيم الجوهرية، الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال).⁴

التقييم عن طريق الذمة المالية يعتمد قبل كل شيء على جرد وتعريف كل العناصر التي هي بصدد التقييم.⁵

وتعتبر المؤسسات البترولية مثلها مثل جميع المؤسسات الأخرى، فهي تنفرد بملكية خاصة وتحدد كما ونوعا انطلاقا من ميزانية يتقيد بها الخبير المقيم عند التقييم، كما نذكر أيضا أن الميزانية عبارة عن وثيقة تترجم وضعية الذمة المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة وانطلاقا من هذه الأخيرة ستتم عملية التقييم.

ويمكن تحديد قيمة الذمة المالية للمؤسسة محاسبيا انطلاقا من وضعيتها الصافية، حيث يمكن صياغتها في الشكل الآتي:⁶

$$\text{الأصول الصافية} = (\text{الأصول} - \text{المصاريف الإعدادية}) - \text{الديون المستحقة}$$

كما يمكن إيجاد قيمة الذمة المالية للمؤسسة من خلال القيمة المحاسبية للأموال الخاصة بعد تخصيص نتائج الدورة. هذه الوضعية تساوي إلى:⁷

$$\text{الأصول الصافية} = \text{الوضعية الصافية} + \text{إعانات الاستثمار} + \text{المؤونات النظامية}$$

³ - Vernimmen Pierre, finance d'entreprise, 3^{ème} édition, Paris, édition Dalloz, 1998. PP : 659.

⁴ - G.Hirigoyen, Op-cit, P : 383.

⁵ - Raffegau Jean, et Fernand Dubois, Op-cit, P : 46.

⁶ - Vizzavona Patrice, Op-cit, P : 5.

⁷ - Tchameni Emmanuel, Op-cit, P : 9.

لتوضيح هذه الصيغة فإننا نجري ما يلي :⁸

$$\begin{aligned}
 & \text{رأس المال} \\
 & + \text{علاوة الإصدار} \\
 & + \text{فرق إعادة التقدير} \\
 & + \text{الاحتياطات :} \\
 & \text{احتياطي قانوني} \\
 & \text{احتياطي تعاقدي} \\
 & \text{احتياطي نظامي} \\
 & \text{احتياطي اختياري} \\
 & + \text{-/ الرصيد المرحل} \\
 & \text{الوضعية الصافية} \\
 & = \text{xxxxxx} \\
 & + \text{إعانات الاستثمار} \\
 & + \text{المؤونات النظامية} \\
 & \text{الأصول الصافية} \\
 & = \text{xxxxxxxx}
 \end{aligned}$$

ولاعتبارات محاسبية، ضريبية، تاريخية، فإن القيم التي تظهرها الميزانية تكون بعيدة عن " القيم الحقيقية " لهذا يجب القيام بعملية إعادة تقييم هذه العناصر المسجلة في الميزانية وهو ما يسمى بـ الأصل المحاسبي الصافي المعاد تقييمه، فهي طريقة مماثلة لسابقتها إلا أن الاختلاف يكمن في الأصول المادية المعاد تقييمها.

إذن هناك ضرورة لإعادة التقييم والتي تنشأ من الانخفاض النقدي، طرق الاهتلاك، تغير بعض الأسعار في السوق، الطرق المحاسبية التي من الممكن أن تتجر عنها فروقات كبيرة بين الميزانية الاقتصادية والميزانية المحاسبية.⁹

فبالنسبة لتأثير التضخم يتم إبعاده عن طريق تطبيق مؤشرات تغيرات الأسعار للقيم الأصلية لعناصر الأصول، لكن هناك سؤالين يمكن طرحهما حول هذه النقطة :¹⁰

- هل يتم استعمال المؤشرات المطابقة لكل صنف من الأصول أو مؤشر عام للأسعار ؟
 - هل يتم إعادة تقييم كل الأقساط السنوية للاهتلاكات أو إجمالاً للاهتلاكات المتراكمة ؟
- ولاعتبارات التطبيق فإنه غالباً ما يفضل استعمال مؤشر عام وإعادة تقييم إجمالية للاهتلاكات. إعادة تقييم تتطلق من وجهة النظر المتبناة من طرف المحلل ومن الأهداف المرجوة.

⁸ - Raffegau Jean, et Fernand Dubois, Op-cit, P : 47.

⁹ - Brilmain Jean, et Maire Claude, Op-cit, P : 135.

¹⁰ - Mauguère Henri, l'évaluation des entreprises non cotées, Paris, édition Dunod. 1990, PP : 18-19.

في إطار عملية التقييم في الواقع نجد أن المحلل يبحث عن قيمة التصفية لمؤسسة لهدف التخلي عن النشاط وقيمة سوقية لرفع القيم المسجلة بالتكلفة التاريخية، أو قيمة إعادة البناء لمؤسسة بهدف الاستمرارية في النشاط، وفي جميع الحالات، إعادة التقييم لمختلف عناصر الأصول والخصوم للميزانية تتأثر بالاعتبارات الضريبية المتعلقة بفائض القيمة (أو نقص القيمة).¹¹ فالهدف من إعادة التقييم المطبقة هو الحصول على ميزانية قريبة من الحقيقة لكافة الأطراف المهتمة، وذلك من خلال محاولة تصحيح أثر التضخم.

يمكن أن نميز بين نوعين من القيم للذمة المالية، الأولى تهتم فقط بالاستغلال، والمقصود هو الأموال الضرورية للاستغلال، فهي لا تعطينا قيمة لصالح المساهمين، ولكن تعطينا معلومات مهمة عن مبلغ الأموال الضرورية للاستغلال، وهذه المعلومات هي غالبا ما تكون مجدية لطرق التقييم الأخرى (قياس GOOD WILL للتقييم مثلا)، أما الثانية فهي تمثل قياس لقيمة الذمة المالية للمؤسسة، وهذه الأخيرة تعطينا قيمة لصالح المؤسسة، المقصود هو الأصل الصافي الحقيقي (المصحح).¹²

فبالنسبة لهذه الأخيرة، أي الأصل الصافي المصحح (L'Actif Net Corrigée) الفرضية القائمة هي استمرارية النشاط، فالذمة المالية الضرورية للمؤسسة تقيم على أساس قيمة الاستعمال أما بالنسبة للعناصر غير الضرورية للاستغلال فتقيم بالقيمة السوقية (مخفضين منها طبعا مصاريف البيع) مستبعدين أيضا بعض العناصر المعنوية غير القابلة لتقييم خاص (كشهرة المحل لمؤسسة مبتلعة Absorbée، تكلفة الحيازة لبراءات إختراع أستغلت)، كما نضيف بالمقابل الآلات والمعدات المحازة عن طريق قرض الإيجار (crédit-bail).¹³

إذن فطريقة الأصل الصافي المصحح تقوم بأخذ كل حسابات الأصول والخصوم وتجري عليها عمليات التحليل والتصحيح الضرورية لأجل الوصول إلى الصورة الأكثر صدقا للحقيقة الاقتصادية للميزانية. والفرق بين الأصل المصحح والخصم المستحق المصحح يعطينا الأصل الصافي المصحح.

1- الأصل الصافي المصحح ACTIF NET CORRIGEE

حيث يمكن صياغته على النحو الآتي :

$$\text{الأصل الصافي المصحح} = \text{الأصل المصحح} - \text{الخصم المستحق المصحح}$$

¹¹ - Bellalah Mondher, Op-cit, P : 83.

¹² - [www.icampus.ucl.ac.be/Fin3843/Evaluation %20Patrimoniaire.htm](http://www.icampus.ucl.ac.be/Fin3843/Evaluation%20Patrimoniaire.htm)

¹³ - Mauguière Henri, Op-cit, P :19.

ومنه هناك ضرورة لـ :¹⁴

1. التأكد من الوجود الحقيقي لعناصر الذمة المالية تاريخ التقييم فمن جهة، نجد أن بعض الأصول الموجودة في الميزانية قد تم التنازل عليها، ومن جهة أخرى نجد أن البعض غير مبين في الميزانية.
 2. تقدير الاستعمال الحقيقي، هو ضروري لتمييز العناصر المرتبطة بالاستغلال عن المستقلة عنه لأن أساس تقييمها مختلف، وهذا ما سنراه لاحقا.
 3. للسير الحسن للمؤسسة ومن وجهة نظر استمرارية الاستغلال تأخذ قيمتها التي تعكس وظيفتها.
 4. هي حاليا ليست مستعملة لكن ستكون مستعملة لاحقا، فتأخذ قيمتها عن طريق الاختيار حيث تكون ذات فعالية بحسب تطور النشاط.
 5. هي غير مستعملة ومؤكد أنها لن تستعمل فتعامل على أساس الخردوات (La Casse).
 6. مراقبة الوضعية الحالية للأصول (عمرها، نوعية صيانتها، درجة تقادمها التقنية، ...).
- إذن قبل القيام بإجراء مختلف التعديلات والتصحيحات على مختلف عناصر الأصول المشكلة للذمة المالية للمؤسسة يجب أن نميز بين العناصر الضرورية للاستغلال، والعناصر غير الضرورية له (أي خارج الاستغلال).
- سنقوم بدراسة تفصيلية لعناصر الذمة المالية للمؤسسة - الميزانية - حسب ترتيبها في المخطط المحاسبي الوطني.

1-1-1 عناصر الاستثمارات المادية :

وتتمثل أساسا في : الأراضي والمباني والمعدات التي هي ملك للمؤسسة، حيث يمكن أن تكون ضرورية للاستغلال كما يمكن أن تكون خارجة عنه، فبالنسبة للأخيرة تقيم بمعزل عن الأصل الصافي المصحح وقيمتها نعيد إضافتها للقيمة الإجمالية للمؤسسة.¹⁵ فهي تعتبر خزينة متاحة يمكن الاستفادة منها إما :

- لتمويل دورة إستغلال المؤسسة، أو تمويل إستثمارات إستغلال مستقبلية.
 - أو يستفيد منها المشتري المحتمل للمؤسسة لتمويل شرائها.
- إذا تقيم هذه العناصر - غير الضرورية للاستغلال - بالقيمة السوقية الصافية، وذلك حسب الصيغة الآتية :¹⁶

$$\text{القيمة السوقية الصافية} = \text{سعر البيع} - \text{الضريبة على فائض القيمة} - \text{تكلفة الإيجاز}$$

¹⁴- www.icampus.ucl.ac.be/Fin3843/Evaluation%20Patrimoniaire.htm

¹⁵- Tchemeni Emmanuel, Op-cit, P :12.

¹⁶- Brilmain Jean, et Maire Claude, Op-cit, P :136.

أما العناصر الضرورية للاستغلال فهي التي تم إدخالها في حساب الأصل الصافي المصحح وتقييم بقيمة الاستعمال ولهذا قلنا ضرورة الفصل بين العناصر الضرورية للاستغلال والعناصر غير الضرورية له لأن أساس التقييم يختلف.

وعناصر الاستثمارات المادية تضم أساسا :

- الأراضي.
- المباني.
- المعدات.

1/الأراضي :

من المسلم به أن الأراضي المسجلة في الميزانية هي بقيمتها التاريخية (الحيازية) فهي من المحتمل أن تضم فائض قيمة مهم. وقبل الشروع في تقييمها، على الخبير المقيم أن يتأكد من أن كل قيم الأراضي التي هي بحوزة المؤسسة مسجلة ضمن هذه الحسابات، يجب أيضا أن يعمل على ترتيبها حسب اختصاصاتها ليميز بين المتعلقة بالاستغلال وغير المتعلقة به لتمكنه من حساب الأصل الصافي المصحح بدقة.

ومنه قبل شروعا في استعراض مختلف طرق تقييم الأراضي، نود فقط الإشارة إلى أنواعها.

(1) أنواع الأراضي :

- الأراضي الشاغرة.
- الأراضي المبنية.
- الأراضي المؤجرة.

أ - الأراضي الشاغرة : Les Terrains Nus¹⁷

ترتبط قيمة هذا النوع من الأراضي بعدة معايير نذكر منها :

- طبيعة الأرض.
- موقعها.
- مساحتها.
- المحيط المتواجدة فيه (وسائل النقل، مراكز النشاط،...).
- الملكية.
- رخصة البناء.

تقدير قيمتها يتم إما من خلال المكاتب المتخصصة، أو بقيام الخبير بإجراء تحريات لدى الوكالة العقارية المجاورة أو عن طريق الاتصال بالموثقين وفي جميع الحالات هو مهم التعرف والإحاطة بكل

¹⁷- Choinel Alain, Op-cit, P : 61.

القيود المتعلقة بتنظيم المدن، خطر نزع الملكية، إمكانيات البناء، والمحيط الذي تتواجد فيه الأراضي.¹⁸

ب - الأراضي المبنية : Les Terrains Bâtis

يخضع هذا النوع من الأراضي إلى تطبيق تخفيض جرافي على قيمتها يقدر بـ (30 %) نتيجة تواجد هذه المباني عليها،¹⁹ كما نشير هنا إلى أنه يمكن أن تخضع قطعة الأرض المبنية إلى تخفيض جزئي بسبب عدم تماشي المباني مع متطلبات العصر هذا التخفيض يتراوح بين (10 أو 15 %) في أضعف الحالات ليصل بين (40 و 50 %) في أقوى الحالات.²⁰

ج) الأراضي المؤجرة : Les Terrains Loues

في حالة تأجير مؤسسة لقطعة أرض للغير يجب الأخذ بعين الاعتبار مجمل التعويضات التي يمكن للمستأجر أن يفرضها في حالة نزع الملكية.²¹

2 (تقييم الأراضي :

في الحقيقة هناك عدة طرق مستعملة لتقييم الأراضي يمكن حصرها ضمن طريقتين أساسيتين وهما :

أ - التقييم المباشر : فحسب هذه الطريقة يتم تقدير قيمة الأراضي الموجهة للاستغلال عن طريق مقارنتها مع أرض تملك نفس الخصائص من حيث النوعية، المساحة، والموقع،... فالموقع يعتبر أهم عامل في تحديد قيمة الأرض من حيث ارتفاع أو انخفاض السعر أما بالنسبة للأراضي خارج الاستغلال فتقدر بسعر السوق.

ويجب أن نفرق هنا بين قيمة أرض مبنية وقيمة أرض غير مبنية، وبحصولنا على سعر المتر المربع نقوم بضربه في المساحة.

فقيمة أرض غير مبنية تنتج من العلاقة الآتية :

$$\text{قيمة أرض غير مبنية} = \text{سعر المتر المربع} \times \text{المساحة}$$

أما قيمة أرض مبنية فنحصل عليها من العلاقة الآتية :

$$\text{قيمة أرض مبنية} = \text{قيمة أرض غير مبنية} - \text{التخفيض المطبق}$$

¹⁸ -Brilmain Jean,et Maire Claude, Op-cit, P :137.

¹⁹ - Ibid.

²⁰ - بوخدوني و هبيبة، تقييم أصول المؤسسات العمومية للقطاع السياحي في إطار عملية الخصخصة حالة فندق السفير، رسالة ماجستير غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص : 13.

²¹ - Brilmain Jean, et Maire Claude, Op-cit, P : 138.

ب - التقييم بواسطة التكلفة العقارية :²² يتم استعمال هذه الطريقة في تقييم الأراضي المبنية، فيتم الاعتماد على التكلفة العقارية للمبنى، التي تضم سعر الأرض، وأتعاب الأخصائي بمسح الأرض (Géomètre) وكذا النفقات المتعلقة بالتهيئة، وكل الرسوم المرتبطة بالمشروع. فحسب هذه الطريقة يتم حساب قيمة الأرض انطلاقاً من نسبة التكاليف العقارية من سعر تكلفة المتر المربع المبنى، ويمكن معرفة التكلفة العقارية للمتر المربع الواحد عن طريق بنايات أنجزت حديثاً في مناطق مجاورة.

وعليه فإن حساب قيمة الأرض المبنية يتم على النحو الآتي :

$$\text{قيمة أرض مبنية} = \text{قيمة التكلفة العقارية للمتر المربع} \times \text{مساحة الأرض}$$

2 / المباني :

تتقسم المباني حسب المخطط المحاسبي الوطني إلى ما يلي :

- ح/2400 : مباني صناعية، ح/2401 : مباني إدارية وتجارية.
 - ح/250 : ساكنات العاملين، ح/2501 : بنايات الخدمات الاجتماعية.
- وتتمثل المباني المخصصة للاستغلال أساساً في:²³

- الورش.
- المخازن.
- مكاتب /المقر.
- مكاتب /المصنع.

حيث أن كل مباني الاستغلال هذه تقدر بقيمة الاستعمال (Valeur D'usage) والتي تتحدد أساساً بـ:

- نوع البناء وطريقته.
- امتلاك المباني.
- مدى قدمها.

ويمكن حساب قيمتها وفق مقاربتين هما :²⁴

أ - مقارنة قيمة إعادة البناء : Approche Par la Valeur de Reconstruction

ترتكز هذه المقاربة على نوع المبنى الضروري للنشاط، ومنه على قيمة الاستعمال ذلك كونه يدخل في عملية الاستغلال، فتحسب قيمته بالمقارنة مع مبنى آخر جديد له نفس المميزات والمردودية والنشاط

²²- Choinel Alain, Op-cit, P : 63.

²³- Brilmann Jean ,et Maire Claude, Op-cit, P : 138.

²⁴- Ibidem, P : 139.

إلى حد بعيد، إن من هنا يمكن معرفة تكلفة المتر المربع، وبضربه في المساحة المبنية أخذين بعين الاعتبار معامل القدم* ومعامل الامتلاك نجد القيمة الاستعمالية للمبنى، وذلك على النحو الآتي :

$$\text{القيمة الاستعمالية للمبنى} = \text{المساحة المبنية} \times \text{تكلفة البناء للمتر المربع} \times \text{معامل القدم} \times \text{معامل الامتلاك}$$

ب - مقارنة قيمة الحيابة : Approche Par la Valeur D'Acquisition

يمكن أن تكون المباني متعلقة بنشاط معين، حيث حصلت عليها المؤسسة بعد قيامها بعدة إستثمارات وأشغال عبر سنوات مختلفة، فحسب هذه الطريقة يقوم الخبير باستحداث التكاليف المتعلقة بكل سنة لمختلف الاستثمارات، بغية الحصول على قيمة جديدة بالنقد الحالي (الجاري) هذا بعد تطبيق معاملي القدم والامتلاك، وطبعاً معامل إعادة التقييم ويمكن تمثيل ذلك بالجدول الرقمي الآتي :

الجدول رقم (01-11) : كيفية إعادة تقييم المباني وفق قيمة الحيابة

السنوات	مبلغ الاستثمارات بمليون دج	معامل إعادة التقييم	معامل الامتلاك	معامل القدم	القيمة الحالية
ن-10	4000	3.00	%50	% 30	1800
ن-8	2000	2.05	%60	%40	1200
ن-6	500	2.00	%60	%50	300
ن	المجموع				3300

المصدر : مقتبس من كتاب : Brilmain Jean, et Maire Claude, Op-cit, P : 139

- أما بالنسبة للمباني خارج الاستغلال فهي تخضع لتقييم خاص وقبل ذكره نود أن نشير إلى العوامل التي تحدد قيمة هذه المباني، أهمها :²⁵
- 1 - طبيعة ونوعية المعدات المستعملة لهذا البناء وكذلك نوعية الهندسة المعمارية.
 - 2 - الحالة العامة للمبنى (كالصيانة، التلييس Ravalement،...).
 - 3 - عناصر التجهيز أي من حيث تجهيزه (كالمصعد Ascenceur، مفرغ القاذورات Vide-Ordure، مسبح، حظيرة سيارات،...).
 - 4 - موقع المبنى.

* معامل القدم = مدة الحياة الباقية / المدة الكلية

²⁵ - Choinel Alain, Op-cit, P : 65.

ويتم تقييم هذا النوع من المباني وفق طريقتين أساسيتين، هما :

أ - طريقة المقارنة :²⁶

تعتمد هذه الطريقة في تقييمها للمباني خارج الاستغلال بإيجاد مبنى جديد شبيه بالمبنى الحالي من حيث الموقع والمساحة وعناصر التجهيز،... إلخ تم بيعه أثناء عملية التقييم، فنطبق على تلك القيمة معامل القدم (باستخدام السن، الحالة)، لكن الإشكالية في تطبيق هذه الطريقة هو إيجاد مبنى جديد مماثل للمبنى المراد تقييمه نظرا للتطورات الحاصلة في تقنيات البناء، فهذه من أهم عيوب الطريقة. ويمكن صياغتها على النحو الآتي :

$$\text{قيمة المبنى} = \text{القيمة الجديدة} \times (1 - \text{معامل القدم } (R))$$

حيث أن : $R = 1 - T_0 / T_N$

وتشير : T_0 إلى مدة الحياة الباقية للأصل المعني.

T_N إلى مدة الحياة الكلية للأصل.

ب - طريقة التقدير بواسطة الدخل :

تطبق هذه الطريقة عموما في الحالات الخاصة والمتعلقة بالمباني المؤجرة، بحيث يطبق معدل رسملة للعوائد التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة تأجيرها لها، كما يمكن استعمال هذه الطريقة بالنسبة للمباني غير المؤجرة وذلك بواسطة تقدير نظري للعوائد، وفي هذا الشأن على الخبير أن يكون محتاطا وحذرا نظرا لعدم تأجيرها فعلا.

إن ما يمكن أن يلاحظ حول هذه الطريقة هو أن نسبة معدل الرسملة في علاقة عكسية مع مجموعة من العوامل المتمثلة في نوعية المبنى، مدة حياته الافتراضية، ونوعية محيطه. ويمكن الإشارة هنا أن معدل الرسملة بالنسبة للمباني ذات الاستعمال السكني هو محصور بين 4 و 6%.²⁷

3/ المعدات :

يوجد حسب المخطط المحاسبي الوطني عدة أنواع من المعدات إلا أن الأساسي منها يتمثل في :

ح/243 : معدات وأدوات، ح/244 : معدات النقل.

من أهم الطرق المستعملة في هذا النوع من الاستثمارات هي طرق لا تختلف عن سابقتها المطبقة في المباني إلى درجة أن بعضا منها يمكن استعماله في تقييم المعدات كما يمكن استعماله في تقييم المباني.

²⁶-www.icampus.ucl.ac.be/FIN3843/Evaluation%20Patrimoniaire.htm

²⁷- Choinel Alain, Op-cit, PP : 67, 68.

ويمكن توضيح هذه الطرق على النحو الآتي :

أ - التقييم بواسطة قيمة الاستعمال :²⁸

تعتمد طريقة قيمة الاستعمال في تقييمها للمعدات على القيمة الجديدة (La Valeur à Neuf) المصححة بتطبيق معاملات تسمح بالأخذ في الحسبان مدة الحياة الباقية، التي يمكن تقديرها من خلال معدل الاستخدام ومدى أهمية الصيانة المطبقة. وعليه يمكن حساب قيمة الاستعمال بالعلاقة الآتية :

$$\text{قيمة الاستعمال} = \frac{\text{القيمة المحاسبية الصافية} \times \text{القيمة الجديدة}^*}{\text{القيمة الإجمالية}}$$

علماً أن هذه الطريقة يمكن تطبيقها إذا كانت الاهتلاكات المحاسبية مقاربة للاهتلاكات التقنية، أما إذا كانت ليس كذلك فيجب القيام بتصحيحها. بمعنى أننا نقرب الاهتلاكات المحاسبية إلى الاهتلاكات التقنية ثم نطبق هذه الطريقة.

ب - التقييم عن طريق المقارنة :

تعتمد طريقة المقارنة في تقييمها للمعدات على إيجاد قيمة معدات موجودة في سوق الأدوات المستعملة (Marché D'Occasion) حيث يتعين على الخبير هنا إيجاد آلة من نفس الطبيعة والنوعية وتخصصات الاستعمال والقدرة التقنية،... للآلة المراد تقييمها، وبالرغم من موضوعية هذه الطريقة في إيجاد قيمة الآلة المستعملة إلا أنه عند عملية تطبيقها يواجه الخبير صعوبات تكمن في إيجاد الآلة المماثلة في سوق الأدوات المستعملة. لهذا يتطلب الأمر دراسة عميقة ودقيقة في تحديد أسعار هذه الآلات من خلال إيجاد السوق التي تناسب علامة الجهاز الموجود بالمؤسسة، ذلك حتى يكون هناك إقتراب حقيقي في تقدير قيمة المعدات.

ج - التقييم عن طريق تكلفة الحيازة :²⁹

تقيم المعدات وفق هذه الطريقة بتكلفة الحيازة التي يتم تصحيحها بمعامل إعادة التقييم وكذا معامل القدم حيث توجد نماذج معيارية لحساب هذا الانخفاض. والنموذج المستعمل في هذه الحالة هو كالاتي :

$$Vr = P(1+i) \frac{D-A}{D}$$

²⁸ - Brilmain Jean, et Maire Claude, Op-cit, P :140.

²⁹ يتم الحصول عليها من طرف خبراء التأمين.

²⁹ - Pène Didier, évaluation et prise de controle de l'entreprise, Tome 2 : évaluation et montages financiers. 2^{ème} édition Paris, édition Economica, 1993, PP : 96,97.

حيث أن : Vr : تمثل القيمة المصححة للآلة.

P : تكلفة الحيازة.

i^{**} : معامل إعادة التقييم.

D : المدة الكلية لحياة الآلة.

A : عمر الآلة.

ويمكن استعمال هذه الطريقة في تقييم المباني أيضا.

د - التقييم عن طريق إعادة التقييم :

وتقوم هذه الطريقة على استحداث الاستثمارات في حالة تعدد سنوات الحيازة عليها، وذلك باستعمال معامل الاستحداث ومعامل القدم، ويمكن استخدام هذه الطريقة لكل آلة على حدى كما يمكن استخدامها لمجموعة من الآلات المتجانسة.³⁰

حيث يمكن توضيح ذلك بالجدول الآتي :

الجدول رقم (II-02) : كيفية إعادة تقييم المعدات

السنوات	تكلفة الحيازة	التنازل	استثمارات السنة	معامل إعادة التقييم	معامل القدم	القيمة الباقية المستحدثة
ن - 10	20000	-	20000	2.5	0.5	25000
ن - 8	8000	3000	5000	2	0.56	5600
ن - 5	3000	1500	1500	1.5	0.65	1462.5
ن	1000	-	1000	1	1	1000
						33062.5

المصدر : مقتبس من كتاب : Brilmain Jean, et Maire Claude, Op-cit, P :140

4 / الاستثمارات قيد الإنجاز : Les Investissements en Cours

وهي تلك الاستثمارات التي لم تكتمل عملية إنجازها بعد، هذا عند نهاية الدورة المالية. أدرجها المخطط المحاسبي الوطني ضمن حساب 28 (ح/28 : استثمارات قيد الإنجاز). وعموما بالنسبة لتقييم هذا النوع من الاستثمارات فهو يقيم على أساس تكلفة الإنجاز، لكن في القطاعات أين تتم الأشغال حسب الكشف، كقطاع المباني، والأشغال العمومية ينبغي مراعاة التأخر في الإنجاز أو التجاوزات بالمقارنة مع الكشف، فالتأخر يتسبب عموما في عقوبات تأخر الإنجاز أما

** حيث يقيس هذا المعامل التدني الحاصل بين تاريخ الحيازة وتاريخ إعادة التقييم بالنسبة المئوية.

³⁰ - Brilmain Jean, et Maire Claude, Op-cit, P :140.

التجاوزات فيمكن أن تكون غير مقبولة من طرف الزبائن، وفي كلتا الحالتين يجب تطبيق التخفيضات اللازمة.³¹

5 / الاستثمارات المحصل عليها عن طرق قرض الإيجار : Leasing

يعتبر قرض الإيجار أسلوب تمويل خاص، فيوجد مؤسسات متخصصة تقوم بشراء الأصل وإعادة إقراضه مرة ثانية للمؤسسة التي تحتاجه، حيث بالنسبة للأصول المنقولة كالمعدات والأدوات أو معدات النقل تتراوح مدته بين ثلاث وسبع سنوات، أما بالنسبة للأصول الثابتة كالعقارات فتصل مدته إلى غاية عشرون سنة. إذن فالمؤسسة المتخصصة تقوم بشراء الأصل لصالح المؤسسة المستأجرة وتضعه تحت تصرفها مقابل دفع إيجار سنوي؛ كما أن عقد الإيجار يتضمن خيار شراء (Option D'Achats) الأصل نهاية مدة الإيجار.³²

ونشير هنا بأن عقد قرض الإيجار يمكن أن يتضمن تمويل كلي لمعدات الإنتاج، أما بالنسبة للعقارات فقد يكون نسبي.³³

ونظرا لعدم حصول المؤسسة على ملكية الأصل المحاز عن طريق الإيجار فهو لا يظهر ضمن أصول المؤسسة لأن المشرع لا يسمح بالتسجيل المحاسبي لأصل إلا بسند ملكية. ومع ذلك فيتم الإشارة إليه ضمن الالتزامات خارج الميزانية.

لكن عند تقييم الأصول يجب إدخال هذا النوع من الاستثمارات في ذمة المؤسسة، وذلك كما أشرنا إليه آنفا بالنسبة للعناصر التي تدخل ضمن الأصل الصافي المصحح فعبء الإيجار هذا (La Charge de Leasing) يقسم إلى مبلغ أصلي وفوائد وعندها يوضع المبلغ الأصلي ضمن الخصوم، أما الفوائد فتدرج ضمن حساب المصاريف المالية التي تدخل في حسابات الاستغلال.

1-1-2 عناصر الاستثمارات المعنوية :

إن عملية تصحيح الأصل المحاسبي الصافي لا تقتصر فقط على تصحيح العناصر المادية بل تتعداه أيضا إلى العناصر المعنوية التي يمكن تصنيفها حسب (Michele Levasseur) إلى :³⁴

أ - أصول معنوية تعكس حقوق مرتبطة بالملكية الصناعية :

- براءات الاختراع.

- الرسومات والنماذج.

- العلامات.

ب - أصول معنوية ناشئة من رخص إدارية :

- رخص منجمية.

³¹- Pène Didier, évaluation et prise de controle de l'entreprise, Tome 2 : évaluation et montages financiers. Op-cit. P : 97.

³²- Bressy Gilles, et konkuyt Christian, Op-cit, P : 238.

³³- Boisselier Patrick, controle de gestion, prévu N°7, Paris, édition vuibert, 1999 , P : 423.

³⁴- www.icampus.ucl.ac.be/FIN3843/ACTIFSIMMATERIELS.htm

- رخص افتتاح نشاطات (كالمحلات التجارية الكبرى).
- رخص متووعة.
- ج - أصول معنوية ناشئة من حقوق تعاقدية :
 - حق الإيجار.
 - عقود تجارية (إمتيازات، إعفاءات، رخص،...).
 - عقود عمل خاصة.
- د - أصول معنوية ناشئة من الحماية المقدمة عبر أحكام قضاء بسبب المنافسة غير المشروعة.
 - الاسم التجاري.
 - اللافتة (L'enseigne).
- هـ - أصول معنوية ناشئة من قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بالتداول :
 - ملفات الزبائن.
 - ملفات الموردين.
 - ملفات الموزعين،...

إلا أنه يمكننا إدراج كل هذه العناصر تحت صنفين : صنف يضم العناصر المعنوية التي تحتوي على قيمة خاصة مستقلة عن المؤسسة، وصنف ثان يضم العناصر المعنوية التي ترتبط قيمتها مباشرة بالاستغلال.

ويمكن القول أن المعيار المحدد لهذا التصنيف هو التنازل، بعض الأصول المعنوية نستطيع التنازل عليها مجتمعة فقد نجد مثلا تحت مصطلح المحل التجاري (Le Fonds Commercial) : حق الإيجار، الاسم التجاري، اللافتة (l'enseigne) الزبائن (La Clientele)، السمعة التجارية. فالعنصرين الأخيرين لا يمكن فصلهما لاعتبارهما عناصر هامة من الأصول المعنوية المكونة للمحل التجاري. إلا أن عملية تقييمهم لن تتم ذلك لأنهم لا يظهرون ضمن ميزانية المؤسسة ونحن نعلم أن التقييم عن طريق الذمة المالية يعتمد أساسا على الميزانية أي على العناصر التي تظهر في الميزانية فقط (وهذا من عيوب طريقة الذمة المالية). لذا فإن تلك العناصر تقيم ويتم أخذها في الحسبان في طرق تقييم أخرى، وهنا سيتم التطرق فقط إلى العناصر التي تحتوي على قيمة مستقلة عن نشاط المؤسسة والمتمثلة أساسا في : حق الإيجار، وحقوق الملكية الصناعية والتجارية.

وقبل أن نتطرق في دراسة تفصيلية لهذه العناصر، نود أن نذكر بأن العناصر المعنوية التي هي "بدون قيمة Non Valeur" يتم إبعادها من حساب الأصل الصافي المصحح أي لا تدرج ضمنه والمتمثلة في: المصاريف الإعدادية بحصر المعنى : مصاريف التأسيس، مصاريف رفع رأس المال مصاريف حيازة أصول ثابتة، مصاريف البحث والتطوير - المتعلقة بالمنتجات الموجودة فقط، أما تلك المتعلقة بالمنتجات الجديدة فهي تدرج ضمن حساب الأصل الصافي المصحح.³⁵

³⁵ - Jobard Jean Pierre, et Deploois Georges, gestion financière, 9^{ème} édition, Paris, édition Sirey, 1989, P :296.

إذن سيتم التطرق إلى دراسة العناصر التي لها قيمة خاصة بها والتي تدخل ضمن حساب الأصل الصافي المحاسبي المصحح، وذلك على النحو الآتي :

1 / حق الإيجار : Le Droit au Bail

إن حق الإيجار يرجع إلى مفهوم الملكية التجارية وهي أن المستأجر التاجر له الحق في المطالبة بتعويض نزع الملكية في حالة خسارة المحلات التي من خلالها يمارس نشاطه أو ضياعها، حيث أن قيمة حق الإيجار تركز أساسا على الحماية القانونية التي تسمح للمؤسسة باستغلال محل تجاري من جهة، وعلى الإيجار المفروض من جهة أخرى.³⁶

وأثناء عملية التقييم لابد من الأخذ بعين الاعتبار موقع المحلات، تهيئتها، طبيعة ونوعية التجارة الممارسة، مدة الإيجار المتبقية. كون هذه العناصر وغيرها بإمكانها أن ترفع من القيمة الإجمالية للمؤسسة.

وهناك عدة طرق يمكن استخدامها في تقييم حق الإيجار يمكن ذكرها كما يلي :

أ - طريقة المعاملات :³⁷ تعتمد هذه الطريقة في حسابها لقيمة حق الإيجار على ضرب الإيجار السنوي في معامل يتراوح بين 3 و6 مرات ويتعلق اختياره على العناصر الآتية الذكر - الموقع نوعية المحلات وحجمها ومدة الإيجار المتبقية،... - إلا أنه ما يعيب هذه الطريقة هو اعتمادها المباشر على مبلغ الإيجار، حيث أنه إذا كان ضعيف فيؤدي إلى أن تكون قيمة حق الإيجار ضعيفة، أما إذا كان مبلغ الإيجار السنوي مرتفع فيؤدي بقيمة حق الإيجار إلى أن تكون كبيرة.

ب - طريقة المقارنة :³⁸ يتم تقييم حق الإيجار وفق هذه الطريقة بضرب مساحة المحل بمعاملات ترجيحية وذلك بدلالة الوضعية التي يوجد عليها فنجدها تختلف من محل إلى آخر. ومن ثم تحديد المساحة المصححة، فمثلا :

- محلات ذات زاوية (Boutiques d'Angle) معاملها من (1.20) إلى (1.50).

- المحلات الخلفية (Arriere -Boutique) معاملها من (0.50) إلى (0.80).

أي أن المحلات ذات الزاوية لتصحيح مساحتها نقوم بضرب مساحة المحل في معامل يتراوح بين (1.20) و (1.50) هذا حسب وضعية المحل، أما المحلات الخلفية فنقوم بضرب مساحة المحل في معامل يتراوح بين (0.50) و (0.80) تبعا لوضعيته.

ج - طريقة المشرع :³⁹ وفق هذه الطريقة يقوم الخبير بمقاربة الإيجار الحقيقي (المدفوع) والذي نرسم له بالرمز (A) بالإيجار النظري (العادي) والذي نرسم له بالرمز (B) والفرق الناتج بينهما (A-B) نقوم بضربه في معامل، حيث أن القضاء يفرض المعامل (9).

³⁶- Vizzavona Patrice, Op-cit, P : 11.

³⁷- Glais Michel, et Eugène Sage, « évaluation des actif incorporels », encyclopédie de gestion, sous la direction de yves simon et patrick joffre, 2^{ème} édition, Paris, édition Economica, 1997, P : 1302.

³⁸- Choinel Alain, Op-cit, P : 77.

³⁹- Glais Michel, et Eugène Sage, Op-cit, PP : 1302 - 1303.

د - طريقة القيمة الحالية: ⁴⁰ حسب هذه الطريقة أن قيمة حق الإيجار تساوي إلى المجموع المستحدث للفرق بين الإيجار بسعر السوق والإيجار المدفوع فعليا.
2/ حقوق الملكية الصناعية والتجارية :

تتمثل هذه الحقوق أساسا في : براءة الاختراع، المهارة أو الامتياز، العلامة، النماذج والرسوم، والتي سنتطرق لها بنوع من التفصيل على النحو الآتي :

1) براءة الاختراع : Brevet d'Invention

براءة الاختراع عبارة عن شهادة تسلم من طرف الحكومة لمن قام باكتشاف أو إختراع ويريد ضمان حقه واستغلاله لمدة وتحت شروط معينة. وتتغير قيمة براءة الاختراع تبعا لفائدتها التكنولوجية وفائدتها التجارية وامتدادها الممكن وصعوبة تقليدها والتغطية الجغرافية للحماية، وكذا مدة حياتها الباقية،... ⁴¹ والبراءة إما أن تكون قد أنشأتها المؤسسة ومن ثم تعمل على التنازل عليها، أو أنها تحصلت عليها عن طريق الشراء.

فبالنسبة للحالة الأولى أين تقوم المؤسسة بالتنازل عليها فإنها بذلك تحصل على أقساط سنوية كحق لاستغلالها، فتظهر قيمة البراءة في هذه الحالة كالآتي : ⁴²

$$VI = \frac{x}{1+i} + \frac{x}{(1+i)^2} + \dots + \frac{x}{(1+i)^n}$$

$$= x \left[\frac{1}{1+i} + \frac{1}{(1+i)^2} + \dots + \frac{1}{(1+i)^n} \right]$$

حيث أن : VI : تمثل قيمة البراءة.

x : يمثل القسط السنوي.

i : معدل الخصم.

n : عدد السنوات.

أما الحالة الثانية التي يتم فيها الحصول على البراءة عن طريق الشراء فإن المؤسسة سوف تدفع مبلغا مقابل الانتفاع بها ومحاسبيا تكون مسجلة ضمن حساب 212 (حـ / 212 : حقوق الملكية الصناعية والتجارية). وتحسب قيمة البراءة على النحو الآتي :

$$\text{قيمة البراءة} = \text{المبلغ المدفوع} - \text{الاهتلاك}$$

⁴⁰- Vernimmen Pierre, Op-cit, P : 661.

⁴¹- Choinel Alain, Op-cit, P : 80.

⁴²- محمد محمود عبد ربه محمد، طريقك إلى البورصة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص : 63.

فالبراءة والتي تعتبر أصل معنوي أن عملية اهتلاكها لا تتم إلا استثنائيا كتجاوز التكنولوجيا مثلا، ففي هذه الحالة تصبح البراءة عديمة الجدوى، ومن ثم فهي تهتك.

(2) المهارة (الامتياز) : Know How

رغم أهمية هذا النوع من القيم المعنوية إلا أنه لم يحظ بنفس الاهتمام الذي حظيت به براءة الاختراع - كالحماية القانونية لها - فتكمن أهمية المهارة مثلا في أنها تعطي للمؤسسة امتيازاً واضحاً عن المنافسين.

ويجب أن نشير إلى أنه رغم المكانة الهامة التي تتمتع بها المهارة في المبادلات الدولية لكنها تبقى مفهوماً مبهماً غير متفق عليه، حيث أنها لم تلق إجماع الإخصائيين في ميدان التعريف لحق الملكية الصناعية.⁴³

وتقييم الإمتياز مشابه لتقييم البراءة فقد يكون ملكاً للمؤسسة وتنازلت عليه لصالح الغير، أو قد تحصلت عليه عن طريق الشراء.

ففي الحالة الأولى أين قامت المؤسسة ببيع المهارة (Know How) لطرف آخر مقابل حصولها على قسط سنوي فإن قيمتها كالاتي :

$$V_k = x \frac{1 - (1+i)^{-n}}{i}$$

حيث أن : V_k : تمثل قيمة المهارة.

x : يمثل القسط السنوي.

i : معدل الخصم.

n : عدد السنوات.

أما في حالة شراء المؤسسة للمهارة (Know How) من طرف آخر، فإن تقييمها يتم على النحو الآتي :

$$\text{قيمة المهارة} = \text{المبلغ المدفوع} - \text{الاهتلاك}$$

ونشير إلى أن الاهتلاك الاستثنائي المقصود هو الاهتلاك التقني. بمعنى أنه في حالة ظهور تقنية جديدة فإن المهارة التي هي بحوزة المؤسسة تهتك إستثنائياً؛ هذا بفعل التقنية الجديدة.

⁴³- Hamdi Hamid, reforme économique et propriété industrielle : vers l'institutionnalisation du brevet d'invention en Algérie ?, Alger, Offices Publications Universitaires, 1993, P : 40.

3) العلامة : La Marque

وتتضمن كل الإشارات والعلامات التي تميز منتجات أو خدمات مؤسسة عن غيرها من المؤسسات الأخرى. والعلامة تعتبر عنصر مستتر (مخفي) لذا يجب إظهار قيمته كونه يؤثر على قيمة المؤسسة، خاصة تلك التي تنشط في قطاع المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.⁴⁴ وعملية تقييم العلامة صعبة إلا أنها ممكنة، فنقيمتها مثلا من خلال طريقة قيمة إعادة الإنشاء، والتي تساوي إلى مبلغ النفقات الإشهارية - بعد الضريبة - الضرورية لإعادة إنشاء العلامة، ومن ثم يتم الحصول على قيمتها.⁴⁵

4) النماذج والرسومات : Les Modèles et Dessins

ينبغي أن تكون النماذج والرسومات متعلقة بالصناعة أو بالاختراعات الأصلية، ولتقييمها يجب الأخذ بعين الاعتبار الاهتلاكات التي تمت حسب الإهلاك الحقيقي، أما إذا كان النموذج في طريق التصور ينبغي اعتباره كبراءة.

1- 3 - عناصر الأصول الأخرى :

والمتمثلة في : المخزون، والحقوق.

1 / المخزون :

حسب المخطط المحاسبي الوطني نجد أن المخزون يضم ما يلي :

حـ / 30 : بضائع، حـ / 31 : مواد ولوازم، حـ / 33 : منتجات نصف مصنعة، حـ / 34 : منتجات قيد التصنيع، حـ / 35 : منتجات تامة، حـ / 36 : فضلات ومهملات، حـ / 37 : مخزون لدى الغير.

وعملية تقييم هذه الأنواع من المخزونات تتطلب جرد مادي كامل، ودراسة دوران المخزونات، كما تتطلب أيضا القيام بالإفصاح عن طرق التقدير المستعملة وكل ما يحيط بعملية التقييم لذا فإننا أشرنا من قبل إلى ضرورة جمع المعلومات اللازمة لعملية التقييم وكذلك التشخيص اللازم فهنا تتجلى أهمية مرحلة جمع المعلومات ومرحلة التشخيص حتى يكون تقييم سهل وغير مكلف وأكثر دقة. كما نشير أن تقييم المخزون يخضع إلى طرق التقدير وطرق التسيير الداخلي والوضعية التقنية والاقتصادية للمنتجات.

وسنقوم بعملية تقييم عناصر المخزون حسب موقعها في الميزانية.

أ - البضائع :⁴⁶ بالنسبة للبضائع يمكن تصور حالتين، إما بضائع قيد البيع أو بضائع لم يحن بيعها بعد. فبالنسبة للحالة الأولى يتم تقدير قيمتها حسب سعر بيعها منقوص منه التكاليف المرتبطة بها من مصاريف شحن، نقل، عمولة،... أما بالنسبة للحالة الثانية فيتم التقدير على أساس تكلفة شرائها.

⁴⁴ - Choinel Alain, Op-cit, P : 80.

⁴⁵ - Vernimmen Pierre, Op-cit, P : 661.

⁴⁶ - Brilmain Jean, et Maire Claude, Op-cit, P : 143.

ب - المواد الأولية : وتتم عملية تقييم المواد الأولية إما من خلال السعر الجاري في السوق أو بمتوسط الأسعار للفترة الأخيرة، وإما من خلال سعر تكلفة المشتريات أو بمتوسط أسعار التكلفة.⁴⁷

ج - المنتجات نصف مصنعة والمنتجات قيد التصنيع : يقيم هذين النوعين من المخزون على أساس سعر تكلفة التصنيع الموافقة لنظام المحاسبة التحليلية.⁴⁸

د - المنتجات التامة : لتقييم المنتجات التامة يجب أن نفرق بين حالتين، بين المنتجات قيد البيع والمنتجات التي لم يحن موعد بيعها. فبالنسبة للأولى يتم تقييمها بسعر البيع منقوصاً منه مجمل تكاليف البيع والتوزيع، أما بالنسبة للثانية فتقيم على أساس سعر تكلفة المصنع.⁴⁹

هـ - الفضلات والمهملات : عموماً نجد أن الفضلات والمهملات تقيم على أساس سعر الخرذة (La Casse) أو على أساس سعر المستعمل (L'Occasion).

ومنه يمكن إجمال طرق تقييم عناصر المخزون الآتية الذكر ضمن طريقتين أساسيتين : *

أ - التقييم على أساس سعر التكلفة : يضم التكلفة التاريخية، وتكلفة الإحلال الجارية كأساس لتقييم المخزون.

ب - التقييم على أساس سعر السوق : يضم سعر البيع الجاري، وصافي القيمة البيعية كأساس لتقييم المخزون.

كما يجب التأكد من أن المؤونة المكونة آخذة في الحسبان الخطر الجاري، كما يجب أن تأخذ في الحسبان التخفيضات الحقيقية كالتقادم مثلاً.⁵⁰

2 / الحقوق:

سيتم الوقوف على هذا العنصر من الأصول على سبيل المثال لا الحصر، حيث سيتم التطرق إلا لبعض الحقوق التي نراها تشكل أهمية بالغة في المؤسسة، وذلك على النحو الآتي :

أ - سندات المساهمة : نظراً لوجود فائض في الأموال فإن المؤسسة تقوم أحياناً باستثماره لدى الغير وبذلك فإن المساهمة هذه بإمكانها أن تكون بنسبة كبيرة أو بنسبة صغيرة ونكون هنا أمام حالتين :

أ- إما أن تكون المؤسسة مساهمة بنسبة كبيرة في رأس مال مؤسسات أخرى ومن ثم فإن هذه الأخيرة تعتبر فروعاً من المؤسسة المساهمة وبالتالي فيتم تقييمها تبعاً لنفس المبادئ المستعملة للمؤسسة الأم وبعدها يتم دمجها (Consolider).⁵¹

⁴⁷ - Ibid.

⁴⁸ Pène Didier, évaluation et prise de controle de l'entreprise, Tome 2 : évaluation et montages financiers. Op-cit. P : 97.

⁴⁹ - Ibid.

⁵⁰ لمزيد من التفاصيل أنظر كتاب : محمد سمير الصبان، وآخرون، دراسات في المحاسبة المالية المتوسطة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001.

⁵¹ - Pène Didier, évaluation et prise de controle de l'entreprise, Tome 2 : évaluation et montages financiers. Op-cit. P :

97.

⁵¹ - Choinel Alain, Op-cit, P : 82.

ب- أما في الحالة أين تكون المؤسسة مساهمة بنسبة صغيرة أي أن المؤسسة تكون منوعة لحافظتها المالية فإن عملية تقييمها تتم حسب عدة أسس منها استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم، أو استخدام سعر السوق كأساس للتقييم أو استخدام سعر التكلفة أو سعر السوق أيها أقل كأساس للتقييم.⁵²

1- استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم : ويعني استخدام ذلك الأساس عدم إجراء أي تعديلات على القيمة الدفترية لسندات المساهمة، وما يعيب على هذه الطريقة أن القيمة التي ستظهر بها تلك المستندات في الميزانية لن تعكس القيمة الجارية لذلك الأصل مما يؤثر على سلامة الإفصاح عن المركز المالي للمؤسسة.

2- استخدام سعر السوق الجاري كأساس للتقييم : ويتطلب استخدام ذلك الأساس تعديل القيمة الدفترية لسندات المساهمة لكي تعكس القيمة السوقية الجارية، إلا أن هذا نجده مخالفاً لذلك المبدأ الذي يقر عدم تسجيل الإيراد إلا بعد تحققه الفعلي، لكن يدافع أصحاب هذا الرأي عن ذلك بالإجراء بأن سندات المساهمة تتميز بسيولة مرتفعة وإمكانية بيعها بأسعار معلومة مسبقاً، هذا بالإضافة إلى أن أسعار السوق الجارية تمثل أفضل المؤشرات عن القوة الشرائية في تاريخ إعداد الوثائق المحاسبية.

3- استخدام سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل كأساس للتقييم : ويعني هذا الإجراء استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم إذا لم يحدث تغيير في أسعار شراء تلك السندات أو اتجهت الأسعار إلى الارتفاع، على أن يتم استخدام سعر السوق كأساس للتقييم عندما تتجه الأسعار إلى الانخفاض وبذلك نجد أن هذه الطريقة تعترف بالخسائر الناشئة عن تقلبات أسعار السوق دون الاعتراف بالإيرادات أي أنها تعترف بالتقلبات في أسعار السوق في اتجاه واحد. فهي اعتمدت على مفهوم الحيطة والحذر عند تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، أو عند الإفصاح عن المركز المالي. كما يمكن أيضاً

تقييم المساهمات الصغيرة (Participation Minoritaires) باستخدام إحدى الطرق الآتية :⁵³

- بقيمتها التفاوضية (خاصة إذا كانت أسهم المؤسسة مسعرة في البورصة)؛

- برسمة الأرباح الموزعة (Les Dividendes) لخمس حتى عشر سنوات؛

- برسمة النتيجة لـ أربع حتى ست سنوات؛

- بأخذ متوسط القيم الناتجة من مختلف الطرق.

لكن يجب في كل الحالات الأخذ في الحسبان غياب سيولة هذا النوع من الأصول.⁵⁴

ب - تسبيقات مقدمة للموردين : تقييم هذا النوع من الحقوق يتم من خلال التأكد من دفع الحساب وكذلك أن المبالغ المدفوعة هي مطابقة فعلاً للأعمال التي بسببها تم تقديم تلك المبالغ.

ج - الزبائن : يعتبر الزبائن أحد أهم عناصر الحقوق، وتزداد أهميته بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد في مبيعاتها على منح الائتمان، وتمثل أرصدة حسابات الزبائن حقوق المؤسسة اتجاه الغير نتيجة البيع

⁵² - محمد سمير الصبان، وآخرون، مرجع سابق، ص ص : 271-273.

⁵³ - Choinel Alain, Op-cit, P : 82.

⁵⁴ - www.icampus.ucl.ac.be/Fin3843/Evaluation%20Patrimoniales.htm

الأجل للسلع والخدمات. وعموما من المتوقع تحصيل هذه الحقوق خلال دورة الاستغلال إلا أنه ولا اعتبارات معينة متعلقة بالزبون فإنه لا يتم تحصيل هذه الحقوق خلال دورة الإستغلال.

لغرض إعداد الوثائق المحاسبية والمالية فإنه يقتضي الأمر في نهاية الفترة المالية ضرورة تقييم أرصدة حسابات الزبائن وذلك بغرض تحديد صافي القيمة النقدية للزبائن التي يجب أن تظهرها الميزانية في ذلك التاريخ، والذي يتحقق (أي صافي القيمة النقدية للزبائن) بالفرق الناتج بين الرصيد الدفترى لحساب الزبائن ومبلغ المؤونات المشككة.

وما يهم الخبير المقيم هو مبلغ تلك المؤونات، حيث يجب أن يتأكد من أن ذلك المبلغ مناسب وكاف كما يتوجب عليه القيام بترتيب مختلف قيم زبائن المؤسسة بالشكل الذي يسمح له بتحديد خطر عدم تسديد الحقوق المشكوك في تحصيلها بغية تشكيل مؤونات لها أو إعدامها بصفة نهائية فيما يتعلق بذلك المتأكد من عدم تحصيلها (كإفلاس زبون، أو هروبه، ...)⁵⁵.

د - الأوراق المالية تحت التحصيل : يمكن تعريف الأوراق المالية تحت التحصيل بأنها تعهد مكتوب صادر من المدين (المشتري) لصالح الدائن (البائع) بدفع مبلغ معين في تاريخ محدد.⁵⁶ وبالنسبة لتقييم هذا النوع من الحقوق نجد بأنه يتوجب على الخبير المقيم التأكد من إمكانية التسديد وتوقع موعد الدفع، وكذا التدهور الموافق لهذه القيم كما يجب الأخذ في الحسبان الخطر المحتمل المتعلق بالأوراق المخصومة التي لم يحن موعد استحقاقها بعد (Effets Escomptés Non Echus) إذ يجب أن تكون لها مؤونة.⁵⁷

1-1-4 عناصر الخصوم :

تتكون عناصر الخصوم حسب المخطط المحاسبي الوطني من مجموعتين أساسيتين وهما :
المجموعة الأولى : الأموال الخاصة، حيث تضم وسائل التمويل المساهم بها أو المتروكة من طرف مالك أو ملاك المؤسسة تحت تصرفها بصفة دائمة.
المجموعة الخامسة : الديون، وتمثل مجموع الالتزامات التي تعاقدت عليها المؤسسة نتيجة علاقتها مع الغير.

1 / الأموال الخاصة :

حسب المخطط المحاسبي الوطني نجد أن هذه المجموعة تتكون من :

حـ / 10 : الأموال الجماعية، حـ / 12 : علاوة المساهمات، حـ / 13 : إحتياطيات، حـ / 15 : فرق إعادة التقدير، حـ / 17 : إرتباط بين الوحدات، حـ / 18 : نتائج قيد التخصيص، حـ / 19 : مؤونات الأعباء والخسائر.

إلا أنه في دراستنا لهذه المجموعة سوف نقصر التركيز عن العناصر الأكثر أهمية والتي تطرح مشاكل عند عملية إعادة تصحيحها.

⁵⁵- Brilmann Jean, et Maire Claude, Op-cit, P : 143.

⁵⁶- محمد سمير الصبان، وآخرون، مرجع سابق، ص : 310.

⁵⁷- Brilmann Jean, et Maire Claude, Op-cit, P : 143.

(1) حساب الأموال الجماعية :

يتعين على الخبير أثناء قيامه بتقييم هذا الحساب التأكد من أن مبلغ الأموال الجماعية المسجل في حسابات الشركة مطابق لحصص الشركاء المبينة في عقد التأسيس، كما يجب معرفة أسباب التغيرات التي طرأت على هذا المبلغ بالارتفاع أو الانخفاض والتحقق من أنها ليست تعبير في توزيع الأموال الجماعية.

(2) حساب علاوة الإصدار :

نعلم أن ضمن هذا الحساب يسجل فائض مبلغ المساهمات عن القيمة الاسمية للأسهم، إذن فيتعين على الخبير في هذا الإطار التأكد من أن المبالغ المسجلة ضمنه تمثل قيمة الفائض فقط.

(3) حساب الاحتياطات :

ويمثل مجموع الأموال الناتجة عن تحقيق نتائج إيجابية (ربح) ولم يقر الشركاء بتوزيعها بل أبقوها تحت تصرف الشركة، لكن دون دمجها للأموال الجماعية فيتم اللجوء إليها إلا في مراحل صعبة يمكن أن تمر بها المؤسسة. حيث ينقسم هذا الحساب إلى الأنواع الآتية :

ح /130: احتياطي قانوني.

ح /131: احتياطي نظامي، والذي ينقسم بدوره إلى :

ح /1310: زيادة القيمة الناتجة عن التنازلات الواجب إعادة استثمارها.

ح /1311: أرباح خاضعة لضرائب مخفضة.

ح /133: احتياطي تعاقدى.

ح /134: احتياطي اختياري.

فعلى الخبير التأكد من أن المبلغ المسجل ضمن الاحتياطي القانوني قد تم احترام الإجراءات القانونية التي تخول إنشاء هذا النوع من الاحتياطات، ذلك أن عملية إنشائه إجبارية والتأكد من أن هذا الاحتياطي لم يوزع أو تمت عملية إدماجه للأموال الجماعية.

(4) حساب مؤونات الأعباء والخسائر :

ويمثل مجموع الأموال التي توضع في حساب يجمد ترقبا لحدوث خسائر وتحمل أعباء في المستقبل دون معرفة قيمتها وتاريخ حدوثها. وتبعا لمبدأ الحيطة والحذر يتم تكوين هذه المؤونات بهدف مجابهة الأخطار والخسائر المحتملة الوقوع. حيث نجد ضمن هذا الحساب :

ح /190 : مؤونات الأعباء والخسائر المحتملة.

ح /195 : مؤونات الأعباء الموزعة على عدة دورات.

ففي نهاية كل سنة مالية يتم النظر في هذه المؤونات من حيث تبريرها أو عدم تبريرها فغير المبررة يتم إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات، ويتعين على المقيم التأكد من المبالغ المكونة للمؤونات

غير مقصر أو مبالغ في تكوينها كما يقوم بدمج تلك المبررة إلى ديون، أما المؤونات الأخرى ذات الطابع الاحتياطي فيتم دمجها إلى الأصل الصافي المصحح هذا بعد اقتطاع العبء الضريبي اللازم.⁵⁸

2 / الديون :

تعرف الديون بأنها عبارة عن الالتزامات التي تعاقدت عليها المؤسسة نتيجة علاقاتها مع الغير من بنوك أو مؤسسات مالية أو موردين،... من بين هذه الديون نجد ما يسمى بالقروض، التي تعتبر وسيلة من وسائل التمويل الخارجي التي حصلت عليها المؤسسة بموجب عقد يوضح مقدارها ونسبة الفائدة المطبقة وكذا آجال تسديدها.

وحسب آجال التسديد لدينا ثلاث أنواع من القروض :

- قروض طويلة الأجل.
- قروض متوسطة الأجل.
- قروض قصيرة الأجل.

وما يتوجب على الخبير في هذا النوع من الخصوم هو التحقق من أن المبالغ المسجلة في جانب الخصوم تخص أصل القرض فقط، أما الفوائد المترتبة عليه فنجدها مسجلة في حسابات الأعباء الخاصة لكل سنة وذلك تبعاً لمبدأ إستقلالية الدورات.

كما يجب تحويل الديون المستحقة بالعملة الصعبة إلى قيمتها بالعملة المحلية في تاريخ نهاية عملية التقييم.⁵⁹

ونلفت النظر إلى أنه من بين التصحيحات الواجب إجرائها تخص تلك القروض الطويلة الأجل بفائدة مخفضة. ففي حالة حصول المؤسسة على مثل هذه القروض يتعين على الخبير القيام بحساب القيمة الحالية للفرق الناتج بين سعر الفائدة المطبق في السوق وسعر الفائدة المتعلق بالقرض. أما بالنسبة للديون طويلة الأجل فعلى الخبير المقيم القيام باستحداثها (Actualisé) لضمها للخصوم المستحقة. وبهذا نكون قد أتمنا دراسة عناصر الميزانية التي من الواجب التطرق إليها عنصر بعنصر عند حساب الأصل الصافي المصحح.

إلا أنه ونظراً للقصور المسجل في طريقة الأصل الصافي المصحح أدى هذا إلى ظهور طرق أخرى تعمل على تغطيته وذلك بنظرة أكثر اقتصادية للذمة المالية للمؤسسة تتمثل هذه الأخيرة في طريقتي القيمة الجوهرية والأموال الدائمة الضرورية الاستغلال.

⁵⁸ - Brilmann Jean, et Maire Claude. Op-cit. P : 144.

⁵⁹ - سويسي هواري، مرجع سابق، ص : 96.

الطريقة الصافية : 140

$$\begin{aligned}
 V &= ANC + a_n(B-iV) \\
 \Rightarrow V &= ANC + a_n \cdot B - a_n \cdot i \cdot V \\
 \Rightarrow V + (a_n \cdot iV) &= ANC + (a_n \cdot B) \\
 \Rightarrow V(1 + a_n \cdot i) &= ANC + (a_n \cdot B)
 \end{aligned}$$

$$V = \frac{ANC + (a_n \cdot B)}{1 + (a_n \cdot i)}$$

$$GW = \frac{a_n}{1 + (a_n \cdot i)} (B - i \cdot ANC)$$

حيث أن : V : تمثل قيمة المؤسسة.

ANC : تمثل الأصل الصافي المصحح.

 a_n : تمثل القيمة الحالية لمبالغ مستقبلية متساوية.

B : تمثل الربح الصافي المصحح.

i : تمثل معدل الفائدة.

GW : تمثل فائض القيمة.

د- طريقة شراء النتائج السنوية: La Méthode d'Achat des Résultats Annuels :

تعتمد هذه الطريقة في حسابها لفائض القيمة (GW) على ضرب الربح الإضافي (Super-bénéfice) في عدد معين من السنوات، عكس الطرق التي تقوم باستحداثه وفق معدل إستحداث. وتحسب قيمة فائض القيمة (GW) وقيمة المؤسسة (V) عن طريق العلاقة الآتية :

الطريقة الإجمالية : 141

$$V = V_s - dettes + n (CB - i \cdot V_s)$$

$$GW = n (CB - i \cdot V_s)$$

$$V = ANC + n (B - i \cdot ANC)$$

الطريقة الصافية : 142

$$GW = n (B - i \cdot ANC)$$

140- Brilmain Jean, et Maire Claude, Op-cit, P : 120.

141- Mauguère Henri, Op-cit, P : 39.

142- Brilmain Jean, et Maire Claude, Op-cit, P : 123.

حيث أن : V : تمثل قيمة المؤسسة.

VS : تمثل القيمة الجوهرية.

n : يمثل عدد السنوات ويتراوح بين 3 و 5 سنوات.

CB : يمثل القدرة الربحية.

i : يمثل سعر فائدة عادي.

GW : يمثل فائض القيمة.

ANC : يمثل الأصل الصافي المصحح.

هـ- طريقة " معدل بخطر ومعدل بدون خطر : Taux Risqué et Taux Non Risqué

هذه الطريقة مشتقة من طريقة إتحاد الخبراء المحاسبين الأوروبيين (L'U.E.C)، حيث تعمل على رسملة الربح الإضافي (Super-bénéfice) لإيجاد فائض القيمة وقيمة المؤسسة، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في أن هذه الأخيرة أي طريقة معدل بخطر ومعدل بدون خطر تطبق على القيمة الإجمالية للحيازة ليس فقط على قيمة الأصل المرتبط، فتحسب وفق العلاقة التالية :¹⁴³

$$v = ANC + \frac{1}{t} (B - iV)$$

$$GW = \frac{1}{t} (B - iV)$$

حيث أن : V : تمثل قيمة المؤسسة.

ANC : تمثل الأصل الصافي المصحح.

i : يمثل معدل الفائدة.

B : تمثل الربح الصافي المصحح.

GW : تمثل فائض القيمة.

t : معدل استحداث متضمن علاوة خطر، كثيرا ما نجده يساوي إلى المعدل (i) مضافا له

علاوة خطر.

¹⁴³ - Choinel Alain, Op-cit, P : 148.

وتحسب قيمة المردودية كما سبق وأن رأينا كما يلي :

$$VR = \frac{B}{i} \quad (4) \dots\dots$$

حيث أن : V : تمثل قيمة المؤسسة.

ANC : تمثل الأصل الصافي المصحح.

B : يمثل الربح الصافي المصحح.

i : يمثل معدل الرسملة.

بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) ينتج أن :

$$GW = ANC + VR/2 - ANC$$

$$GW = 1/2(VR - ANC) \quad (5)$$

وبتعويض المعادلة (4) في المعادلة (5) ينتج :

$$GW = 1/2(B/i - ANC)$$

$$GW = 1/2(B - (i \cdot ANC)/i)$$

$$GW = 1/2i(B - (i \cdot ANC))$$

$$V = ANC + 1/2i(B - (i \cdot ANC))$$

ومنه، فإن قيمة المؤسسة تحسب كالاتي :

إذن، ففائض القيمة حسب هذه الطريقة يساوي إلى النصف المرسل لفائض ربح خلال مدة غير منتهية.

ما يمكن ملاحظته على هذه الطريقة بشقيها الإجمالي والصافي، هو أنها تظهر تعسفية (Arbitraire) لاستعمالها متوسط قيمتين لحساب قيمة المؤسسة، كما أن فائض القيمة حسبها يساوي إلى نصف فائض قيمة المردودية على قيمة الأصول المطروحة (ANC) أو (VS).

$$GW = 1/2(B/i - ANC)$$

وكذلك يساوي إلى نصف رسملة فائض ربح (Super-Profit) لفترة غير منتهية بمعامل (1/i) :¹⁴⁶

$$GW = 1/2 \cdot 1/2(B - i \cdot ANC)$$

يستعمل أصحاب هذه الطريقة تخفيضا على الربح الصافي المصحح (B) أو القدرة الربحية (CB) يقدر بـ (30%)، عندما يحسب الربح من خلال ترجيح الأرباح الماضية عن الحديثة.¹⁴⁷

¹⁴⁶ - Brilmain Jean, et Maire Claude, Op-cit, P : 121.

¹⁴⁷ - Idem.

فهذه العلاقة تسمح لنا بإستحداث فائض الربح بمعدل يزيد عن ذلك المحصل عليه عن طريق توظيف الأصل.

III-2-2 الطرق غير المباشرة :

توجد حسب هذا المعيار طريقة واحدة تسمى بـ: الطريقة غير المباشرة، وتسمى أيضا بطريقة المطبقين (Méthode des Praticiens)، أو بالطريقة الألمانية (Méthode Allemande)، يقوم أصحاب هذه الطريقة بحساب فائض القيمة (GW) انطلاقا من القيمة الإجمالية، حيث يعتبرون بأن فائض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الإجمالية للمؤسسة وقيمة أصولها الصافية المصححة، والفرق بين قيمتها الإجمالية وقيمتها الجوهرية.

ويحسب وفق العلاقة الآتية :

الطريقة الإجمالية : ¹⁴⁴

$$V = \frac{1}{2} \left(V_s + \frac{CB}{i} \right) + AHE - E$$

$$GW = \frac{1}{2i} (CB - i \cdot VS)$$

حيث أن : V : تمثل قيمة المؤسسة.

VS : تمثل القيمة الجوهرية.

CB : تمثل القدرة الربحية.

i : تمثل معدل الفائدة بدون خطر.

AHE : تمثل عناصر خارج الاستغلال.

E : يمثل الديون.

GW : تمثل فائض القيمة.

الطريقة الصافية : ¹⁴⁵

$$V = ANC + GW \dots (1)$$

$$\Leftrightarrow GW = V - ANC \dots (2)$$

وعليه نبحث عن القيمة الإجمالية للمؤسسة والتي تساوي إلى المتوسط الحسابي لقيمة المردودية وقيمة الأصل الصافي المصحح، وذلك على النحو الآتي :

$$V = \frac{ANC + VR}{2} \dots (3)$$

¹⁴⁴ - Maugière Henri, Op-cit, P : 28.

¹⁴⁵ - Tchameni Emmanuel, Op-cit, PP : 24, 25.

3-2-3 تقييم مقارنة فائض القيمة *Good will* :

(1) إيجابيات المقاربة :

يمكن أن نبين بعض إيجابيات المقاربة في النقاط الآتية :

- أ - مقارنة سهلة، تعتمد على مفهوم الثروة وتراكم مستقبلي للربح.¹⁴⁸
- ب - تبين مدى القدرة التي تتمتع بها المؤسسة حتى جعلتها تحقق أرباح أكبر من تلك العادية، فحوزة المؤسسة عناصر جعلتها تحقق مردودية حقيقية أعلى من المردودية العادية الناتجة مثلا عن توظيف أموال مماثلة في شراء سندات.
- ج - مقارنة فائض القيمة تعرض للمطابقين ميزتين مهمتين، حيث تسمح بتقييم سريع معتمد على الحقيقة الحالية للاستغلال (شدة الرسملة *intensité capitalistique*، نتيجة اقتصادية) ومقاربة عملية للخطر، تعطي أيضا إمكانية لمسح الأخطاء التي تنتج من تقييم مغلوطة فيه لأصول الاستغلال، ففائض تقييم الأصل يكون جزئيا معوضا بانخفاض لفائض القيمة (GW) (المردودية المستحقة هي مبنية على أساس الأموال الضرورية)، وانخفاض تقييم الأصل يكون معوضا جزئيا بارتفاع لفائض القيمة (GW). فالفائدة من هذه الخاصيات إظهار البديهييات عندما تعرف الصعوبات التي تعكس أحيانا التقييم للأصول في إطار شراء المؤسسة.¹⁴⁹
- د - تسمح بإتاحة المقارنة بين مختلف المؤسسات المماثلة، فهي بذلك تمثل أداة لدى المستثمر تساعد على اختيار مؤسسة دون أخرى.

(2) قصور المقاربة :

يمكن أن نبين بعض جوانب القصور لهذه المقاربة في النقاط الآتية :

- أ - تعتبر هذه المقاربة غير موافقة للمؤسسات المحققة لخسائر، وبالتالي فإن تطبيقها يقتصر فقط على تلك المحققة لنتائج إيجابية.
- ب - من جانب التطبيق العملي، تعتبر مقارنة فائض القيمة المعمول بها من طرف المطبقين كطريقة تقييم أساسية سهلة وسريعة كونها تعتمد فقط على المعطيات المتعلقة ببنية الاستغلال، وتتجاهل المشاكل المتعلقة بالتوازن المالي والاستثمار والتمويل، كما أنها تركز على معطيات تقديرية بسيطة يتوصل لها عن طريق امتداد (*extrapolation*) بسيط.¹⁵⁰
- ج - يلاحظ أن مقارنة فائض القيمة (GW) حسب (Pène Didier) أقل موافقة لتقييم المؤسسات المهمة (الكبرى)، وعلى العكس من ذلك فهي أكثر ملائمة لتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) كونها أكثر وضوحا وشفافية من الطرق الأخرى عند بيع تلك المؤسسات للجمهور.¹⁵¹

¹⁴⁸ - Pène Didier, évaluation et prise de controle de l'entreprise. Tome 2 : évaluation et montages financiers. Op-cit. P : 114.

¹⁴⁹ - Ibidem, P : 115.

¹⁵⁰ - Ibidem, P : 116.

¹⁵¹ - Idem.

الخلاصة :

إن الهدف الأسمى من وراء عملية التقييم - في حالة فتح رأس المال - هو إعطاء قيمة مرجعية للمؤسسة، على أساسها يتم التوصل إلى قيمة الإصدار للسهم، لأجل هذا تم إيجاد عدة طرق والتي سبق التطرق إليها في هذا الفصل (طرق الذمة المالية، طرق التدفقات، وطرق المزج بينهما)، فبقدر ما تمثل نقطة إيجابية تتيح للخبير المقيم الفرصة في اختيار الطريقة الأنسب للمؤسسة، بقدر ما تطرح له مشاكل في الاختيار المناسب بين طريقة وأخرى؛ لأن هذا يخلق مجموعة من القيم للمؤسسة الواحدة في ظل وجود قيمة وحيدة لها، كما تبصر لنا أنه بتطبيق نفس الطريقة على مؤسسة ما، من خلال عدة خبراء تقييم بإمكانه أن يعطينا عدة قيم نظرا للاختلاف في حساب مكونات الطريقة نفسها.

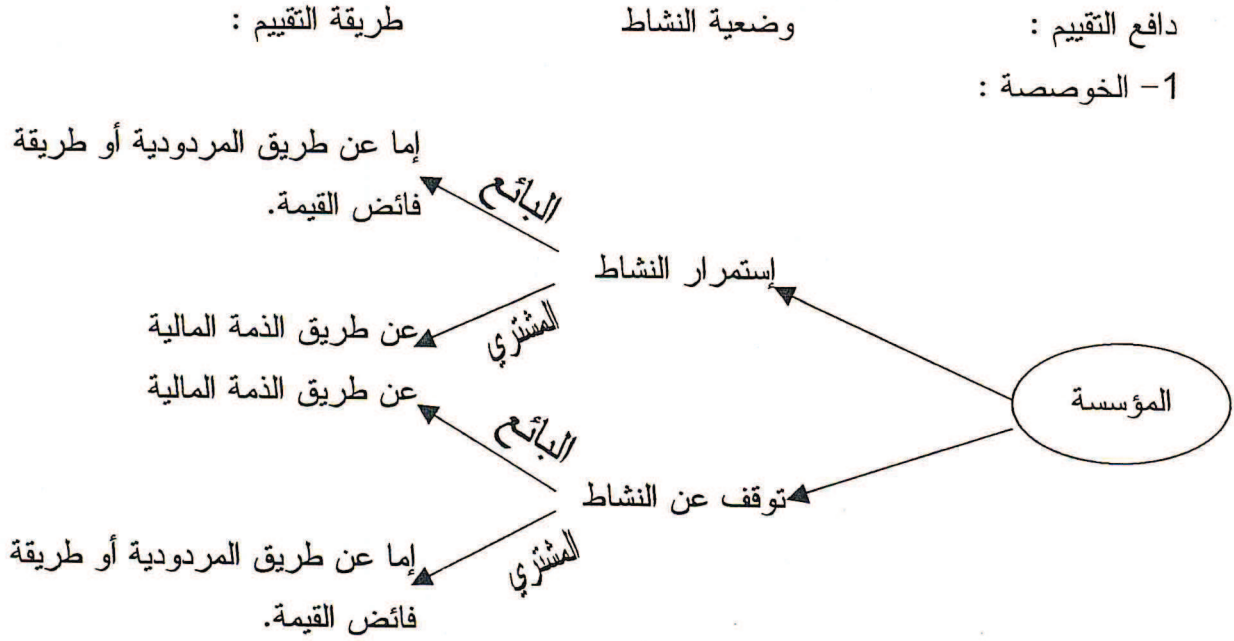
وهناك أيضا مشاكل تتعلق بالطريقة نفسها، فبالنسبة للطرق المرتكزة على الذمة المالية (الميزانية) أهم مدخلاتها هي مخرجات النظام المحاسبي؛ فبقدر تمتع هذا الأخير بالمصداقية بقدر حصول الخبير على قيمة أكثر موضوعية و واقعية للمؤسسة. نفس الشيء بالنسبة للطرق المرتكزة على مقارنة التدفقات (جدول حساب النتائج) فنجد أن أهم مدخلاتها هي جدول حسابات النتائج ومخرجات عملية التشخيص، وكذا مختلف المعطيات التي يتم الحصول عليها من السوق المالية أو البنوك، لكن في ظل غياب شبه تام للسوق المالية، وعدم نضوج النظام البنكي - واقع التقييم في الجزائر - أدى إلى صعوبة إن لم نقل استحالة عملية التقييم عن طريق التدفقات؛ لهذا فإننا نجد أنه من بين محددات تطبيق طريقة تقييم دون أخرى هو مدى توفر المعطيات المتعلقة بكل طريقة، زد على ذلك القصد المتوخى من عملية التقييم نفسها، أي هل ستم لغرض عملية التصفية، أو الاندماج، أو الخصخصة (الجزئية أو الكلية)، أو الدخول للبورصة، أو لغرض عملية التفريع (La Filialisation).

إذن فقد تبين لنا جليا أن كل طريقة تقييم ترتبط بمنطق تحليل محدد، وهي طرق ضرورية أثناء عملية التقييم لكن لا يمكن استعمالها كلها في آن واحد لأنها تتطلب الكثير من المعلومات التي لا تكون متاحة أحيانا أو تحتاج وقتا وجهدا كبيرين للتحليل، كما يجب مراعاة القصد المرجو منها.

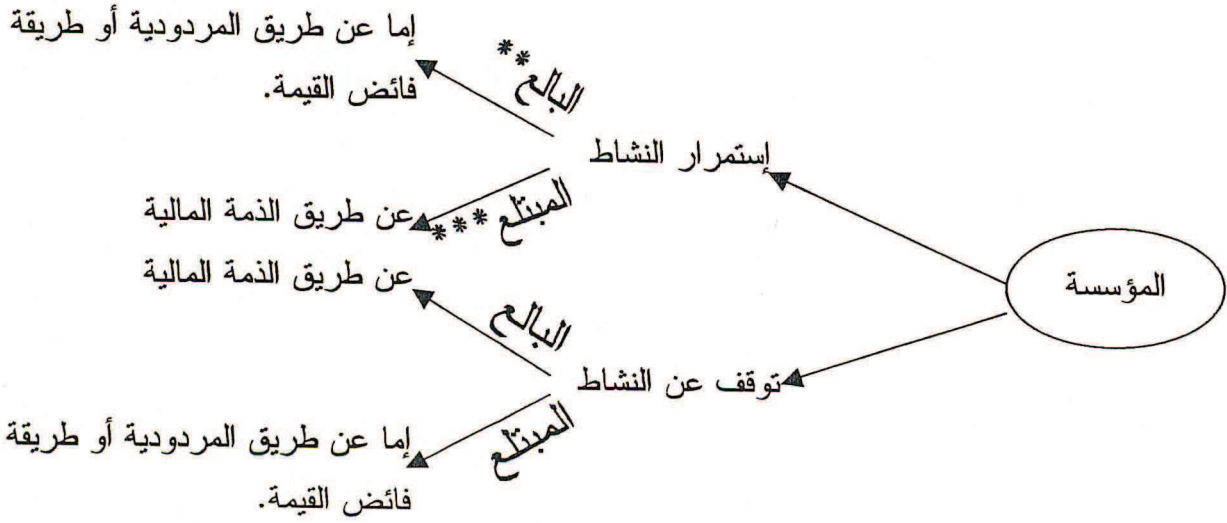
وقد تم استنتاج أنه لا توجد طريقة تقييم تعطينا تقييما دقيقا وغير قابل للنقاش، هذا لا يجعلنا ننكر النمذجة النظرية، فهي ضرورية أيضا وذلك للاستجابة لاحتياجات الجهات التي تدير الصفقات (المعاملات) ففائدتها تكمن في التكيف مع حقائق السوق والتفاوض، فهي تمثل سعر مرجعي من خلاله يتم التوفيق بين البائع والمشتري.

حيث يمكن إعطاء الشكل التوضيحي التالي :

شكل يوضح رؤى أطراف التفاوض حول تطبيق طريقة التقييم :



2- الإدماج :



المصدر : من إعداد الباحث

أما بالنسبة لتقييم مؤسسة لغرض فتح رأسمالها، فيتم مباشرة إما عن طريق المردودية أو عن طريق فائض القيمة (Good Will) فهما الذان يعتمد عليهما في هذه الحالة، أما بالنسبة لطريقة الذمة المالية فتبقى كمؤشر فقط لدى أصحاب المؤسسة والمساهمين المحتملين لمعرفة المركز المالي للمؤسسة.

* تم إعداد هذا الشكل على اعتبار توفر المعلومات التي تساعد على تطبيق أي طريقة.

** Absorbante.

*** Absorbée.

الفصل الثالث

3- تشخيص حالة المؤسسة.

4- تقييم المؤسسة.

III - 1 تحديد المهمة :

كما أشرنا سالفًا بأن تحديد المهمة من وراء عملية التقييم يشكل نقطة هامة وأساسية عند قيامنا بهذه العملية، حيث يعتبر من المحددات لاختيار طريقة تقييم دون أخرى فبالنسبة لمؤسستنا - الحالة المدروسة - هو أن مهمتنا تكمن في عملية التقييم لغرض فتح رأس المال، إذا يتم الاعتماد على تلك الطرق التي تستعمل لتقييم المؤسسات لغرض الدخول إلى البورصة والمتمثلة أساسًا في الطرق المرتكزة على مقارنة التدفقات، لأن المساهم المحتمل ما يهمله هو مستقبل المؤسسة؛ أي كم ستحقق مستقبلاً من عوائد، بقدر ما يهمله ماضي المؤسسة؛ أي ماذا تملك من ذمة مالية. لذا فإن التحديد الجيد لمهمة المقيم تعتبر من المحددات الأساسية لاختيار طريقة التقييم الملائمة.

إلا أنه نحن وبصدد تطبيق مختلف الطرق التي تم التعرض إليها في الجانب النظري سوف نحاول تطبيق الأساسي منها ومن ثم تكون محاولة منا في الخروج بالطريقة الأنسب لتقييم المؤسسة.

III - 2 جمع المعلومات المتعلقة بعملية التقييم :

سنقوم في هذا الصدد باستعراض البيانات والمعلومات التي تمكنا من الحصول عليها؛ إما من مختلف وثائق المؤسسة أو عن طريق الزيارة الميدانية لمواقعها، حيث كانت كما يلي :

III - 2 - 1 وثائق المؤسسة :

حيث تم حصولنا على الوثائق التالية :

- الميزانية، جدول حسابات النتائج، والملاحق للسنوات، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001 لقسم النقل.

- الميزانية، جدول حسابات النتائج لسنة (2001) للمؤسسة.

- وثائق تخص جميع استثمارات قسم النقل.

- تقارير محافظ الحسابات للسنوات سالفة الذكر.

- مخططات تتعلق بالمباني التابعة لقسم النقل.

- آخر محضر للجمعية العامة.

- الهيكل التنظيمي للمؤسسة وقسم النقل.

- تقرير حول نشاط قسم النقل لسنة (2001)، والتوقعات فيما يخص سنة (2002).

III - 2 - 2 الزيارة الميدانية لمواقع المؤسسة :

تعتبر المعلومات المحصل عليها من وثائق المؤسسة غير كافية لاعلام الخبير المقيم بكل التفاصيل عن المؤسسة وأصولها، وعليه كان لزاما القيام بزيارة ميدانية لتفقد مواقع المؤسسة ومعاينة ممتلكاتها لأنه من خلالها يتم تأكيد صحة المعلومات المحصل عليها بالإضافة إلى تزويد الخبير بمعلومات أخرى. حيث سمحت زيارتنا الميدانية لمواقع المؤسسة بمايلي :

- 1- التعرف على نوعية المواد المصنوعة منها مختلف مباني القسم، من مكاتب المقر، والورشات والمخازن، لأنه عن طريقها تم الإتصال ببعض المقاولين والشركات المتخصصة في بناء هذه الورشات، والمخازن، كمؤسسة الهندسة المدنية والبناء (GCB)، ومؤسسة كوسيدار (COSIDER) حيث تم إيفاءنا بتكلفة المتر المربع الواحد للمبنى والتي على أساسها قمنا بتصحيح قيمة هذه المباني.
- 2- مدى استغلال المساحة المبنية، والتي كانت مقبولة، حيث أن الورشة الواحدة ولضخامة حجمها كانت مقسمة إلى أقسام تم عن طريقها الإستغلال الحسن للمساحة.
- 3- تمتع مختلف الورشات بنظام حماية متطور، وأيضا خلال استجوابنا لمسؤولي هذه الورشات فإن عملية الصيانة تتم دوريا، وهي صيانة وقائية وليست علاجية، إلا في بعض الحالات الطارئة أين تكون صيانة علاجية ذلك ما لاحظناه على السيارات المتخصصة (Kenworth) حيث تتم عملية صيانتها دوريا تبعا لنظام الآلة المعمول به فهذا عن الصيانة الوقائية أما عن الصيانة العلاجية فهو ماتم ملاحظته على آلة رفع وقع لها حادث عمل تم بخصوصه صيانة علاجية.
- 4- حالة التجهيزات المستعملة، لأنه من خلالها يمكننا التعرف على القيمة الاستعمالية لهذه التجهيزات.
- 5- التعرف على تلك المعدات والسيارات التي أصبحت خارج الاستغلال؛ هذا من خلال زيارتنا لحظيرة السيارات، والمتمثلة في :

- 04 Grues
- 01 Camions D'Ateliers
- 03 Tracteurs
- 15 Véhicules Spéciaux "Kenworth"
- 17 Remorques
- 04 Chariots Elévateurs

- 6- اتضح لنا أثناء متابعة عملية الجرد رفقة محافظ الحسابات، بأن هناك ما قيمته (52.459.122,00 دج) عبارة عن مخزون لم يعد يستعمل، وهو ما يسمى بالمخزون الميت (Stock Mort) حيث يتمثل في مخزون قطع الغيار غير صالحة للاستعمال (Pieces de Rechange (Mort) أي تلك القطع التي لا تصلح نهائيا للاستعمال، حيث أصبحت خردة (Casse) ؛ وبهذا الشأن طلب محافظ الحسابات من الإدارة إعداد مذكرة تحصي بالكمية والقيمة هذا النوع من المخزون، حيث قدرت قيمتها الدفترية بـ: (52.459.122,00 دج).

إذا فقيم خارج الاستغلال وبقيمة الكسر (Valeur à la Casse)، هذا عند حساب الأصل الصافي المحاسبي المصحح.

III - 3 مرحلة التشخيص :

بعد قيامنا بتحديد المهمة من وراء عملية التقييم، وكذا جمع مختلف المعلومات التي ارتأينا أنها ضرورية لإنجاز هذه العملية، نأتي إلى مرحلة ثالثة، وهي مرحلة التشخيص، التي تعد من أهم المراحل أيضا، خصوصا عند تطبيقنا لطرق التقييم المرتكزة على مقاربة التدفقات، حيث أن قيامنا بعملية التشخيص لوضعية المؤسسة يفيدنا في معرفة طاقاتها الكامنة ومدى قدرتها على تحقيق عوائد مستقبلية ويتم هذا بدراسة نشاطها الرئيسي ومختلف أنشطتها الثانوية وكذا حساب بعض المؤشرات والنسب لأجل دراسة وضعيتها المالية.

حيث يمكننا أولا، أن نوضح مساهمة كل نشاط في إنتاج قسم النقل وذلك من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (III - 02) : مساهمة الأنشطة في إنتاج قسم النقل

التعيين	الإنتاج	النسبة
- النقل	326244	% 23,24
- الصيانة	1848	% 0,13
- البيع	12005	% 0,85
- خدمات أخرى	314	% 0,02
رقم الأعمال الخارجي	340428	% 24,26
- النقل	281232	% 20,03
- نشاط فك، نقل، تركيب آلات الحفر " D.T.M "	640440	% 45,63
- الصيانة	80420	% 05,73
- وقود	18074	% 01,29
- تنازلات	3873	% 0,27
- خدمات أخرى	3116	% 0,22
رقم الأعمال الداخلي	1027155	% 73,18
إنتاج المؤسسة لنفسها	35952	% 02,56
المجموع	1403545	% 100

الوحدة : بالألف دج.

المصدر : تقرير قسم النقل حول نشاطه لسنة 2001

من خلال الجدول نلاحظ مايلي :

- 1- أن النشاط الرئيسي لقسم النقل هو ذلك المرتبط بألة الحفر من فك، ونقل، وتركيب (Déménagement, Transport, Montage, D.T.M) فهي تشكل نسبة (45,63 %) من الإنتاج الكلي لقسم النقل.
- 2- أن رقم الأعمال الخارجي يشكل نسبة قليلة من الإنتاج الكلي بالمقارنة مع رقم الأعمال الداخلي فهي تساوي إلى الربع تقريبا (24,26 %)، أما عندما نقارنه مع رقم الأعمال الداخلي فنجد بأن هذا الأخير (73,18 %) يساوي إلى أكثر من ثلاث أضعاف رقم الأعمال الخارجي :
- (24,26 % > 24,39 % = 73,18 / 3)، وتبرير هذا هو أن قسم النقل أنشأ خصيصا لتلبية حاجات المؤسسة ككل، وليس لغرض أداء خدمات للغير ويبدووا هذا واضحا في نسبة النقل ونسبة (D.T.M) (20,03 %) و (45,63 %) من رقم الأعمال الداخلي على الترتيب.
- 3- إن الأنشطة الأخرى من صيانة وبيع، و وقود وغيرها نجد بأنها لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الإنتاج الكلي للقسم، فهي مجتمعة تشكل نسبة (11,1 %) فقط؛ ذلك لأنها عبارة عن أنشطة تكميلية فقط وليست رئيسية.

أما عندما نأتي إلى تحليل نسبة تحقيق النشاط * نجد بأنها تساوي إلى (92,10 %) وهي نسبة نستطيع القول أنها جيدة، وذلك لكون أن الجزء الأكبر من الفارق (7,90 %) (92,10% - 100%) الذي لم يتم تحقيقه كان يكمن في نشاط الصيانة، حيث بملاحظتنا للجدول المبين أدناه نجد بأن عملية الصيانة لسنة (2001) كانت مقتصرة فقط على الآلات المدفوعة (Remorques) حيث تم تجديد (21) آلة من ضمن (26) المتوقع تجديدها، أما بالنسبة لـ (06) سيارات متخصصة (Kenworth)، وآلة الرفع بالإيداء (Engins de Manutention) فلم تتم عملية تجديدها بسبب غياب قطع الغيار فقط.

الجدول رقم (III - 03) : معدل التنفيذ لنشاط الصيانة لسنة 2001

التعين	التقدير	التنفيذ	معدل التنفيذ
- Véhicules Spéciaux « Kenworth »	06	00	00
- Engins de Manutention	01	00	00
- Remorques	26	21	% 80.77
المجموع	33	21	% 63.64

المصدر : تقرير حول نشاط القسم لسنة 2001

أما بالنسبة لدراسة العمالة، فنجد أن عددهم في تناقص مستمر عبر سنوات الدراسة، حيث أن المؤسسة تقوم باتباع سياسة تخفيض الكتلة الأجرية، فكل عامل يحال على التقاعد لا تقوم بتوظيف عامل آخر

* نسبة تحقيق النشاط = النشاط المحقق / النشاط المتوقع .

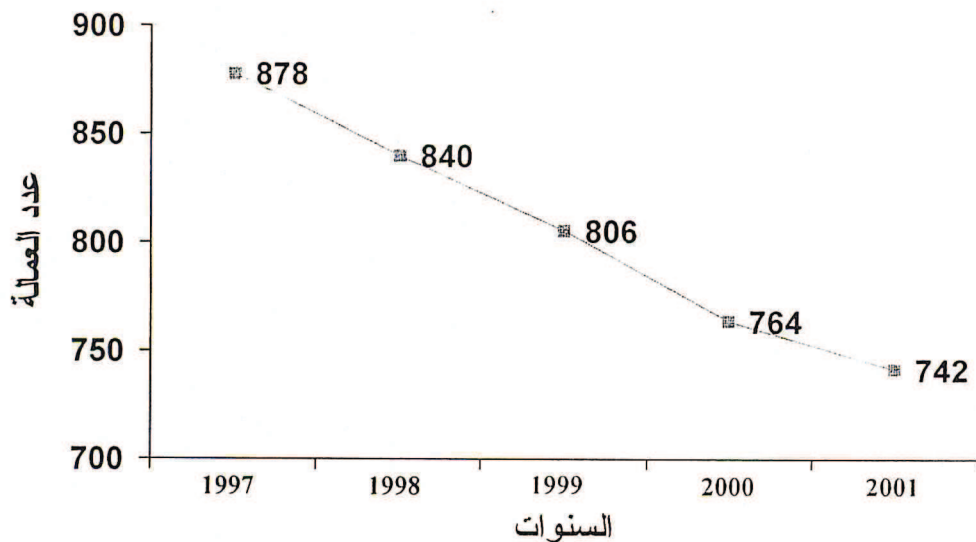
مكانه، إلا إذا كان المنصب الذي يشغله يعتبر منصب أساسي ومهم كسائق السيارات المتخصصة (Kenworth) أو آلات الرفع (Grues) أو الآلات الأخرى،... والغرض الأساسي من ذلك هو تحسين أرباح المؤسسة؛ ويمكن توضيح ذلك بالجدول والرسم البياني الآتيين :

الجدول رقم (III - 04) : تغير عدد العمالة عبر عدة سنوات

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001
عدد العمالة	878	840	806	764	742

المصدر : مصلحة المستخدمين لقسم النقل.

الشكل رقم (III - 03) : تغير عدد العمالة عبر عدة سنوات



المصدر : من إعداد الباحث، انطلاقاً من بيانات الجدول أعلاه.

لمعرفة آدائها قمنا بحساب بعض النسب المالية للسنوات الماضية، وذلك كما يلي :

الجدول رقم (III-05) : تطور بعض النسب المالية عبر عدة سنوات

السنوات النسب	1997	1998	1999	2000	2001
(1) نسب الهيكل المالي :					
- نسبة التمويل الدائم	3,77	4,31	4,47	9,03	4,37
- نسبة التمويل الخاص	3,77	4,31	4,47	9,03	4,37
- نسبة الاستقلالية المالية *	9,61	13,23	12,28	15,22	11,68
(2) نسب السيولة :					
- نسبة السيولة العامة	7,53	10,94	13,54	13,33	11,37
- نسبة السيولة المختصرة	3,28	5,03	6,80	5,47	5,42
- نسبة السيولة الفورية	0,26	1,33	1,04	0,95	3,71
(3) نسب النشاط :					
- معدل دوران العمالة %	%1,24	%4,42	%4,13	%5,35	% 2,92
نسبة:					
القيمة المضافة/الإنتاج %	37,35	58,52	84,26	58,37	61,36
نسبة:					
القيمة المضافة/العمالة(مرة)	1,55	1,74	2,20	1,70	1,95
نسبة:					
القيمة المضافة/القيم الثابتة الإجمالية للاستغلال(مرة)	44	42	50	38	40
نسبة:					
القيمة المضافة/الفائض الخام للاستغلال ** %	35,51	42,65	54,65	39,46	48,91

المصدر : من إعداد الباحث.

* نسبة الاستقلالية المالية : الأموال الخاصة / مجموع الديون

** أنظر الملحق رقم (III - 01).

بتحليل الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج ما يلي :

1- أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، وهذا ما يتجلى من خلال نسب الهيكل المالي، ونسب السيولة حيث أن المؤسسة لا تعاني من أي عجز مالي، فهي تتمتع باستقلالية مالية كبيرة وصلت سنة (2001) إلى (11,68) مرة. كما نلاحظ أيضا نسب التمويل الخاص هي نفسها تقريبا نسب التمويل الدائم لجميع السنوات، وتبرير هذا هو أن الديون طويلة الأجل لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الأموال الدائمة وهي على الترتيب : (0,0001 0,00002 0,0003 0,00006 0,0001) للسنوات : (1997 ، 1998 ، 1999 ، 2000 ، 2001) .

2- إن معدل دوران العمالة ضئيل جدا، وهو متذبذب بنسبة بسيطة عبر السنوات، حيث بإطلاعنا على التقارير التي تخص العمالة لهذه السنة نجد بأن نسبة (95 %) تقريبا من الذين يتركون مقاعد عملهم هم متقاعدون، ويمكن تفسير هذا بتلك العلاوات التي تقدمها المؤسسة لعمالها، وأيضا الوضع الحالي للبلاد الذي جعل من سرعة دوران العمالة ضئيلة.

ولتدعيم تحليلنا يمكن أن نستند إلى الجدول الآتي، الذي يبين تطور بعض أرصدة التسيير عبر سنوات الدراسة.

الجدول رقم (III - 06) : تطور بعض أرصدة التشغيل
سنة الأساس : 1997

نسبة التطور مقارنة بسنة 1997 بعض أرصدة التشغيل	1997		1998		1999		2000		2001	
	المبلغ	% النسبة	المبلغ	% النسبة	المبلغ	% النسبة	المبلغ	% النسبة	المبلغ	% النسبة
رقم الأعمال	1107808	-	1.105.112	- 0,24	1.120.362	1,13	1.126.646	1,70	1.368.516	23,53
المواد واللوازم المستهلكة	251556	-	191.678	- 23,08	203.229	- 19,21	214.213	- 14,84	257.417	2,33
مصاريف الخدمات	385344	-	399.024	3,55	416.077	7,97	443.253	15,02	354.873	- 7,90
القيمة المضافة	583577	-	675.765	15,79	884.781	51,61	683.156	17,06	840.952	44,10
مصاريف المستخدمين	376293	-	387.507	2,98	401.974	6,82	413.560	9,90	429.584	14,16
نتيجة الإستغلال	69047	-	167.095	242,00	195.586	283,26	281.491	407,68	280.103	405,67

الوحدة : آلاف دج (10³)

المصدر : تقارير قسم النقل للسنوات المذكورة.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

- 1- أن رقم الأعمال المحقق سنة (2001) قد ارتفع بنسبة (23,53 %) مقارنة بسنة الأساس (1997) وباطلاعنا على تقرير قسم النقل حول نشاط (2001) نجد أن أهم أسباب الارتفاع كانت كالاتي :
 - أ- زيادة نشاط (D.T.M) (Déménagement, Transport, Montage).
 - ب- انخفاض وقوع العطب (Pannes).
 - ج- انخفاض عدد السيارات التي لم تستغل.
 - 2- ارتفاع قيمة المواد واللوازم المستهلكة بنسبة (2,33 %) هذا سنة (2001) مقارنة بسنة (1997) ومن أهم أسباب هذا الارتفاع ما يلي :
 - أ- ارتفاع مستوى تجديد السيارات (Rénovation).
 - ب- ارتفاع استهلاك الإطارات (Pneux).
 - ج- زيادة استهلاك المازوت (Gaz oil).
 - 3- انخفاض مصاريف الخدمات سنة (2001) مقارنة بسنة الأساس بنسبة (7,90 %)، وأهم سبب أدى إلى ذلك هو انخفاض وقوع العطب مما أدى إلى التقليل من اللجوء إلى خدمات الغير.
 - 4- ارتفاع مصاريف المستخدمين بنسبة (14,16 %) سنة (2001) مقارنة بسنة الأساس (1997) ويعود ذلك أساسا إلى رفع الأجر القاعدي بنسبة (10 %).
- ونظرا لارتفاع رقم الأعمال بنسبة (23,53 %) - وهي نسبة معتبرة- مما أدى إلى تغطية ارتفاع المواد واللوازم المستهلكة بنسبة (2,33 %) وكذا تغطية ارتفاع مصاريف المستخدمين بنسبة (14,16 %) زد على ذلك انخفاض مصاريف المستخدمين بنسبة (7,90 %) مما أدى إلى ارتفاع نسبة نتيجة الاستغلال بنسبة (% 405,67) مقارنة بسنة (1997).

II-4 تقييم المؤسسة :

بعد قيامنا بتحديد المهمة، وجمع مختلف المعلومات التي ارتأينا أنها ضرورية لعملية التقييم، ثم مرورنا بعملية التشخيص التي تعد سابقة ضرورية لهذه العملية خصوصا عند تطبيق عملية التقييم المرتكزة على مقارنة التدفقات، تأتي في مرحلة رابعة والمتمثلة في تطبيق مختلف طرق التقييم على المؤسسة محل الدراسة بغية الوصول في النهاية إلى قيمة المؤسسة.

إذن نبدأ أولا، بالطرق المرتكزة على مقارنة الذمة المالية.

III-4-1 تقييم المؤسسة وفق مقارنة الذمة المالية :

ذكرنا أنفا أن طرق التقييم التي تركز على مقارنة الذمة المالية تعتمد في تقييمها للمؤسسة على مفهوم الأصل الصافي المحاسبي المصحح (ANCC)، وللوصول إلى هذا الأخير سنقوم بفصل العناصر الضرورية للاستغلال عن تلك غير الضرورية له، إذا سيتم تقييم عناصر الميزانية كل على حدى، وذلك كما يلي :

الجدول رقم (III - 07) : الميزانية لسنة 2001

الأصول				
رقم الحساب	اسم الحساب	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات والمؤنات	المبلغ الصافي
	الاستثمارات :			
20	مصاريف إعدادية	-	-	-
21	قيم معنوية	-	-	-
22	أراضي	-	-	-
24	تجهيزات إنتاج	2.060.407	1.780.372	280.034
25	تجهيزات اجتماعية	953	757	196
28	استثمارات قيد الإنجاز	-	-	-
	المجموع	2.061.360	1.781.129	280.230
	المخزونات :			
30	بضائع	-	-	-
31	مواد ولوازم	665.174	52.459	612.715
33	منتجات نصف مضية	-	-	-
34	منتجات و أشغال جارية	-	-	-
35	منتجات تامة	-	-	-
36	فضلات و مهملات	-	-	-
37	مخزونات لدى الغير	10.890	52.459	623.605
	المجموع	676.064	52.459	623.605
	الحقوق :			
42	حقوق الاستثمارات	285	-	285
43	حقوق المخزونات	200	-	200
44	حقوق الشركاء و الشركات الحليفة	-	-	-
45	تسبيقات على الحساب	6.544	-	6.544
46	تسبيقات على الاشتعال	781	-	781
47	حقوق الزبائن	300.409	128.896	171.512
48	منتجات	388.765	-	388.765
40	حسابات الخصوم الدنية	-	-	-
	المجموع	696.985	128.896	568.088
	مجموع الأصول	3.434.409	1.962.485	1.471.924

يتبع

تابع لما قبله

الخصم		
المبلغ	اسم الحساب	رقم الحساب
	الأموال الخاصة :	
-	رأس الأموال الاجتماعي	10
-	علاوة المساهمين	12
-	الاحتياطات	13
-	إعانات	14
-	فرق إعادة التقييم	15
1.225.687	حساب ارتباط بين الوحدات	17
-	نتائج قيد التخصيص	18
-	مؤونات الأعباء و الخسائر	19
1.225.687	المجموع	
	الديون :	
200	ديون الاستثمارات	52
13.807	ديون المخزونات	53
25.103	مستحقات للغير	54
-	ديون لفائدة الشركاء والشركات الحليفة	55
65.188	ديون الاستغلال	56
647	تسيقات تجارية	57
-	ديون مالية	58
-	حسابات الأصول الدائنة	50
104.948	المجموع	
141.289	النتيجة الصافية للدورة	88
1.471.924	مجموع الخصوم	

الوحدة : آلاف.دج (10^3)

المصدر : دائرة المالية والمحاسبة.

1/ الاستثمارات:

من خلال الميزانية نلاحظ أن كل من حساب 21 : قيم معنوية، وحساب 22 : أراضي، غير مدرجتين، فبالنسبة للأولى، هو أن المؤسسة لا تملك قيم معنوية - هذا أيضا حسب ميزانية المؤسسة ككل - أما بالنسبة للثانية فإن المؤسسة أبقَت الأراضي تحت تصرفها ولم تتنازل عليها لصالح الوحدات. نحن وبحصولنا على المعطيات المتعلقة بالمباني التي هي تحت تصرف الوحدة (قسم النقل Division de Transport)، سنقوم بتقييم تلك الأراضي المبنية فقط أي تلك التي تحت تصرف قسم النقل ويتم تقييمها على أساس القيمة الاستعمالية باعتبار أن كل من هذه المباني ضروري للاستغلال. إذن فعناصر الاستثمارات الموضوعة تحت تصرف القسم وغير المدمجة، تقيم وتدمج خارج الميزانية.

1) الأراضي :

كما أشرنا سلفا أنه لا توجد أراضي تابعة للقسم، إذن لا توجد أراضي شاغرة تابعة له، وعلى هذا الأساس فإن الأراضي المزعم تقييمها تتعلق بالأراضي المبنية فقط، حيث سنقوم بإعادة تقييمها بالرجوع إلى السوق العقاري (أملاك الدولة، الوكالة العقارية بحاسي مسعود، الاستعلام عن تكلفة المتر المربع للأراضي المباعة التي هي من نفس النوع والموجهة لنفس الاختصاص)، هذا مع تطبيق معدل تخفيض يقدر بـ (30 %) من قيمة هذا النوع من الأراضي.

ولغرض تسهيل العملية، فإننا قمنا بإعداد الجدول الآتي (علما أن وحدة القياس التي ستستعمل لتقييم قسم النقل هي ألف دج (10^3)) :

الجدول رقم (III - 08) : كيفية حساب قيمة الأراضي المبنية

التعيين *	المساحة، م ²	تكلفة المتر مربع	التكلفة الإجمالية
BLOCADM DITR	531,79	15000,00	7.976
E.N.7	3600,00	15000,00	54.000
E.N.1	8000,40	15000,00	120.000
T.P.1	1980,00	15000,00	29.700
A.P.5	3188,16	15000,00	47.822
A.P.2	3716,16	15000,00	55.742
المجموع			315.241

المصدر : من إعداد الباحث.

الوحدة : آلاف دج

وعليه، تصبح قيمة الأراضي المبنية تساوي إلى :

$$= 0,7 \times 315.241$$

$$220.668 \text{ (} 10^3 \text{) دج}$$

لتوضيح ذلك نجري ما يلي :

تكلفة الأرض لمكاتب المقر BLOC ADM DITR = المساحة × تكلفة المتر مربع

$$= 15000,00 \times 531,79$$

$$= 7.976 \text{ (} 10^3 \text{) دج}$$

ونطبق نفس الطريقة على باقي الأراضي المبنية لقسم النقل إلى أن نحصل في الأخير على القيمة الإجمالية والتي تساوي إلى (315.241 10^3 دج)، ولأن هذه الأراضي مبنية فإننا نطبق عليها

* حيث أن : BLOC ADM DITR : يمثل مكتب المقر، E.N.1, E.N.7 : تمثل ورشات صيانة

T.P.1 : تمثل محطة غسيل وتشحيم، A.P.2, A.P.5 : تمثل مخازن.

تخفيض جزافي يقدر بـ (30 %) (لكون أنه تم استغلالها) * ، وعليه تصبح قيمة هذه الأراضي تساوي إلى: (220.673 (10³ دج) = (315.241 (10³ × 70 %).

(2) المباني :

للقيام بعملية تقييم المباني، ارتأينا أن نعد الجدول الآتي، هذا لتسهيل عملية التقييم وذلك كما يلي :

الجدول رقم (III - 09) : عملية تقييم المباني

البيان المباني	المساحة المبنية (1)	تاريخ الحيازة (2)	قيمة الحيازة (3)	تكلفة البناء الجديدة للمتر المربع (4)	القيمة الإجمالية (4) X (1) = (5)	معامل المقدم (6)	القيمة الاستعمالية (5) X (6) = (7)
Bloc ADM	531,79	1995	5801619,59	18000,00	9572220,00	% 7	8.902
DITR	3600,00	1995	52323912,73	24000,00	86400000,00	% 7	80.352
E.N.7	8000,40	1981	9679706,43	30000,00	240012000,00	% 21	189.609
E.N1	1980,00	1981	5332766,84	22000,00	43560000,00	% 21	34.412
T.P1	3188,16	1981	571542,32	25000,00	79704000,00	% 21	62.966
A.P5	3716,16	1981	634990,59	25000,00	92904000,00	% 21	73.391
A.P2							
المجموع	/	/	74344538,50	/	/	/	449.632

الوحدة : 10³ دج

المصدر : من إعداد الباحث.

ومنه، فإن قيمة المباني تساوي إلى :

$$449.632 (10^3 \text{ دج})$$

قيمة المباني (القيمة الإستعمالية) = القيمة الجديدة (1 - معامل القدم)

مثلا : القيمة الاستعمالية لمبنى مقر الإدارة (BLOC ADM DITR) = (1 - 0,07) 9.572 =

$$0,93 \times 9.572 =$$

$$8.902 (10^3 \text{ دج}) =$$

ونطبق نفس العملية على باقي مباني قسم النقل، لنصل في الأخير إلى القيمة الإجمالية وذلك كما يلي :

القيمة الإجمالية = القيم الإستعمالية للمباني

$$73.391 + 62.966 + 34.412 + 189.609 + 80.352 + 8.902 =$$

$$449.632 (10^3 \text{ دج}) =$$

(3) المعدات :

تقيم المعدات الضرورية للاستغلال وفق قيمتها الاستعمالية، وذلك لكونها تدخل بصفة مباشرة ضمن نشاط المؤسسة، وتساهم في تحقيق رقم أعمال جد معتبر، لذا فإن هذه العناصر يتم تقييمها بقيمتها الاستعمالية، حيث تتمثل في :

Grues	- آلات الرفع
Camions Plateaux	- الشاحنات
Tracteurs	- آلات الجر
Véhicules Spéciaux << Kenworth >>	- السيارات المتخصصة
Remorques	- العربات

وبعد القيام بعملية تقييمها تم التوصل إلى القيمة الآتية:

2.190.103 (10 ³) دج

ولتوضيح ذلك نقدم الأمثلة الآتية :

(1) القيمة المصححة (القيمة الاستعمالية) لآلة الرفع (Grue) تحمل العلامة (Sonacome) والنوعية (1020) تم حيازتها بتاريخ (1992/02/10) هي كالاتي :

القيمة المصححة = القيمة الجديدة (1- معامل القدم)

$$= 13.000 (1 - 30 \%)$$

$$= 13.000 \times 70 \%$$

$$= 9.100 (10^3) \text{ دج}$$

(2) القيمة المصححة (القيمة الاستعمالية) لشاحنة (Camion Plateau) تحمل العلامة (Berliet) والنوعية (L64) تمت حيازتها سنة (1978) هي كالاتي :

القيمة المصححة = القيمة الجديدة (1- معامل القدم)

$$= 1.000 (1 - 92 \%)$$

$$= 1.000 \times 8 \%$$

$$= 80 (10^3) \text{ دج}$$

(3) القيمة المصححة (القيمة الاستعمالية) لآلة جر (Tracteur) تحمل العلامة (Mercedes) والنوعية (2636AK) تمت حيازتها بتاريخ (1993/01/10) هي كالاتي :

القيمة المصححة = القيمة الجديدة (1- معامل القدم)

$$= 4.500 (1 - 32 \%)$$

$$= 4.500 \times 68 \%$$

$$= 3.060 (10^3) \text{ دج}$$

4) القيمة المصححة (القيمة الاستعمالية) لسيارة متخصصة (Véhicule Spécial) تحمل العلامة (Kenworth) و النوعية (305S) تمت حيازتها سنة (1974) هي كالاتي :

القيمة المصححة = القيمة الجديدة (1 - معامل القدم)

$$= 60.000 (1 - 90 \%)$$

$$= 60.000 \times 10 \%$$

$$= 6.000 (10^3) \text{ دج}$$

5) القيمة المصححة (القيمة الاستعمالية) لآلة جر (Remorque) تحمل العلامة (ELDER) و النوعية (2100) تم حيازتها سنة (1974) هي كالاتي :

القيمة المصححة = القيمة الجديدة (1 - معامل القدم)

$$= 2.500 (1 - 90 \%)$$

$$= 2.500 \times 10 \%$$

$$= 250 (10^3) \text{ دج}$$

وهكذا

إذن فالقيمة المصححة (القيمة الاستعمالية) لمجموع وسائل النقل تساوي إلى :

القيمة المصححة لمجموع وسائل النقل = \sum القيم المصححة

$$= 2.190.103 (10^3) \text{ دج}$$

ولمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق رقم (III - 02) .

أما بالنسبة لعناصر الاستثمارات الأخرى والمتمثلة في :

Installations Complexes	منشآت مركبة
Matériels Outillages	أدوات ومعدات
Agencements et Installations	تهيئات وتركيبات
Matériels Social	معدات اجتماعية
Mobiliers et Equipements Ménages	أثاث وتجهيز منزلي

سنقوم بتقييمها على أساس قيمتها الصافية : ذلك لكون أن عددها ضخم جدا فهو يمثل (2957) عنصر في

حين أن نسبته إلى إجمالي الأصول (الميزانية) لا يمثل سوى (2,66%) كما أن عملية تقييمه تكلفنا

وقتا وجهدا كبيرين، ومن ثم فإن تكلفته تكون كبيرة في حين أن قيمته صغيرة مقارنة بقيمة معدات النقل.

إذا لتقييم هذه العناصر واعتمادا على ميزانية قسم النقل لسنة (2001) يمكن إعداد الجدول الآتي :

الجدول رقم (III-10) : عملية تقييم عناصر الاستثمارات الأخرى

N°		Valeur d'Acquisition	Valeur Comptable Net V.N.C
01	Installations complexes	52.284	8.685
02	Matériels et outillages	5.700	3.107
03	Equipements de bureau	177.775	5.251
04	Agencements et installations	16.718	7.820
05	Matériels social	314	24
06	Matériels et équipements Ménages	638	171

الوحدة : آلاف دج

المصدر : من إعداد الباحث.

فالعناصر رقم (01 ، 02 ، 04) تعتبر عناصر ضرورية للاستغلال ومن ثم يتم دمج قيمتها إلى الأصل الصافي المحاسبي المصحح والتي تساوي إلى :

$$= 7.820 + 3.107 + 8.685$$

19.613 (10 ³) دج

أما العناصر رقم (03 ، 05 ، 06) تعتبر عناصر خارج الاستغلال حيث تستثنى من حساب الأصل الصافي المحاسبي المصحح والتي تساوي إلى :

$$= 171 + 24 + 5.251$$

5.447 (10 ³) دج

أما بالنسبة للعناصر التي تعتبر خارج الاستغلال، والتي بالرغم من ذلك فهي تساهم في تحقيق رقم الأعمال إلا أن هذه المساهمة غير مباشرة وبنسبة قليلة سنقيم كما يلي :

- العناصر التي تكون في حالة جيدة يتم تقييمها على أساس القيمة السوقية.
- أما تلك التي تكون في حالة غير جيدة فيتم تقييمها على أساس قيمة الكسر (La Casse) وذلك كالآتي :

أ- حساب القيمة السوقية للمعدات خارج الاستغلال :

الجدول رقم (III-11) : تقييم العناصر خارج الاستغلال وفق القيمة السوقية

Libelle	Marque	Type	date d'acq.	valeur d'acqui.	valeur Marcha.
Véhi.de tourisme	Renault	R1123 R4	1977	27	380
Véhi.de tourisme	Renault	R1123 R4	1977	27	480
Véhi.de tourisme	Daewoo	Racer	1996	575	430
Véhi.de tourisme	Renault	R19	2001	654	620
Véhi.de tourisme	Renault	R19	2001	654	620
Véhi.de tourisme	Nissan	ULG160GS	1984	121	320
Véhi.leger T. terrain	Toyota	HZJ80L GOM	01-12-92	505	450
Véhi.leger T. terrain	Toyota	HZJ75LP MR	01-12-92	432	400
Véhi.leger T. terrain	Toyota	HZJ75LP MR	01-12-92	432	480
Véhi.leger T. terrain	Toyota	FJ60LG	1990	168	200
Véhi.leger T. terrain	DACIA	R84 70	1979	24	550
Véhi.leger T. terrain	Toyota	L KRUSER lj	01-12-92	485	350
Véhi.leger T. terrain	Toyota	HZJ75LP MR	01-12-92	432	480
Véhi.leger T. terrain	Mercedes	608D	1986	345	850
Véhi.leger T. terrain	Toyota	FJ60	1990	252	230
Véhi.leger T. terrain	Toyota	LJ90 ghms	1997	705	450
Véhi.leger T. terrain	Toyota	HZJ80L gcmr	1995	723	650
Véhi.leger T. terrain	Toyota	HZJ80L gcmr	1995	723	590
Véhi.leger T. terrain	Toyota	HZJ80L gcmr	1995	723	670
Véhi.leger T. terrain	Toyota	LJ72-Lv-Kr	01-10-95	615	420
Véhi.leger T. terrain	Toyota	VF1F40TK5	01-05-95	233	350
Véhi.leger T. terrain	Toyota	HZJ80L gcmr	1995	723	670
Véhi.leger T. terrain	Toyota	FG60	1995	723	470
Véhi.leger T. terrain	Toyota	Express tole	29-09-95	537	400
Véhi.leger T. terrain	Toyota	Express tole	29-09-95	537	400
Véhi.leger T. terrain	Toyota	Express tole	29-09-95	537	420
Véhi.Trans.En Com.	Toyota	BU30	1984	131	480
Véhi.Trans.En Com.	Toyota	BB21 Coaster	1991	539	480
Véhi.Trans.En Com.	Renault	160-13	01-02-97	5,120	2,300
Véhi.Trans.En Com.	Renault	160-13	01-02-97	5,120	2,100
Véhi.Trans.En Com.	Toyota Dyna	BU30	1981	144	430
Véhi.Trans.En Com.	Toyota Dyna	BU30	1981	144	430
TOTAL					18,550

الوحدة : (10³) دج

المصدر : من إعداد الباحث

ب- حساب قيمة الكسر للمعدات خارج الاستغلال :

الجدول رقم (III - 12) : تقييم العناصر خارج الاستغلال وفق قيمة الكسر

Libelle	Marque	Type	Date d'acquisition	Valeur à la Casse
Grue	SONACOME	1035	1985	2.500
Grue	SONACOME	1020	1987	2.800
Grue	SONACOME	1020	1987	2.800
Grue	BANTAM	MS588	1977	1.600
CAMION D'ATELIER	SONACOME	M210	1980	1.300
TRACTEUR	MAN	30320	1977	450
TRACTEUR	MAN	30320	1977	450
TRACTEUR	MAN	30320	1977	450
Véhicule Spécial	KENWORTH	G.POLL	01-01-75	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953N	1972	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953N	1972	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953N	1972	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953N	1972	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953S	1968	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953S	1972	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953S	1974	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953S	1974	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953S	1974	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953S	1972	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953N	1975	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953S	1972	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953S	1968	1.000
Véhicule Spécial	KENWORTH	953S	1974	1.000
Remorque	CALABRESE	SC32TG	1977	460
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	SONACOME	29/32	1983	320
Remorque	CALABRESE	SC60TG	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC32TG	1977	460
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	CALABRESE	SC60T	1978	580
Remorque	UIA	AD 1101	1973	580
Chariot elevateur	CLARK	IT70D	1978	580
Chariot elevateur	Orenstein	V 30	1974	580
Chariot elevateur	Wagner	EGU30 elec	1974	580
Chariot elevateur	Wagner	EGU30 elec	1974	580
Véhi.Leger T.Terrain	LAND ROVER	Ambulance	1977	250
Véhi.Leger T.Terrain	NIVA	XTA 212 100	1979	35
Véhi.Leger T.Terrain	TOYOTA	FJ60	1990	160
Véhi.Leger T.Terrain	TOYOTA	HJ60	1990	140
Véhi.Leger T.Terrain	TOYOTA	HJ60	1990	140
Véhi.Leger T.Terrain	TOYOTA	BJ75	1990	160
Véhi.Leger T.Terrain	TOYOTA	HJ60	1990	150
Véhi.Leger T.Terrain	TOYOTA	Leasing	1990	250
Véhi.Leger T.Terrain	RENAULT	Vf1f40104Ex	1995	160
TOTAL				40 475

عملية تقييمنا لهذه المعدات كانت بمساعدة خبير تأمين السيارات، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار عدة عناصر أهمها :

- تاريخ الحيازة.
- الكيلومترات المقطوعة (Kilométrage)
- مختلف الحوادث التي وقعت لها.
- تداول السائقين على السيارة الواحدة.

2 / عناصر الميزانية الأخرى :

والمتمثلة أساسا في :

- المخزون.
- الحقوق.

1) المخزون :

تحسب قيمة المخزون مباشرة وفق قيمتها الدفترية، نظرا لقصر مدتها، إلا أن هذا المخزون يضم عناصر ضرورية للاستغلال وأخرى غير ضرورية له (مخزون ميت Stock Mort) فالأول والذي تساوي قيمته حسب الجرد المادي إلى (649.183 (10³ دج)، حيث تضم إلى الأصل الصافي المحاسبي المصحح، والثاني والذي تساوي قيمته إلى (52.459 (10³ دج)، يعتبر عناصر خارج الاستغلال، أي لا يضم إلى الأصل الصافي المحاسبي المصحح.

2) الحقوق :

تحسب قيمة الحقوق مباشرة من القيمة الدفترية، نظرا لقصر مدتها، وعليه فإن حسابات الحقوق المبينة في الميزانية تقيم كالآتي :

أ- حقوق الاستثمار : بعد عملية التدقيق في هذا الحساب تبين أنه عبارة عن تسبيقات مقدمة لموظفين فهي غير موجهة للاستغلال، وعليه فإن قيمة حقوق الاستثمار كلها تعتبر خارج الاستغلال :

$$\text{حقوق الاستثمار} = 285 (10^3 \text{ دج}) \text{ (خارج الاستغلال)}$$

ب- حقوق المخزون : يعتبر هذا النوع من الحقوق موجه للاستغلال، وتبلغ قيمته :

$$200 (10^3 \text{ دج})$$

ج- تسبيقات على الحساب : تبين بعد التدقيق في هذا الحساب، أن هناك جزء متعلق بتسبيقات على الحساب يخص الاستغلال، وجزء آخر لا يخص عملية الاستغلال، متمثلا في تسبيقات للموظفين

و عليه فإن :

$$\text{تسبيقات على الحساب الموجهة للاستغلال} = 17 (10^3 \text{ دج})$$

تسبيقات على الحساب خارج الاستغلال = 6.526 (10³) دج

د- تسبيقات الاستغلال : تبلغ قيمتها :

781 (10³) دج

هـ- حقوق على الزبائن : تصل قيمتها إلى :

171.512 (10³) دج

و- المتاحات : تبلغ قيمتها :

388.765 (10³) دج

ومنه، فإن قيمة الحقوق الموجهة للاستغلال هي :

$$200 + 17 + 781 + 171.512 + 388.765 = 561.276 (10^3) \text{ دج}$$

أما قيمة الحقوق غير الموجهة للاستغلال هي :

$$6.811 (10^3) = 6.526 + 285 \text{ دج}$$

3 / الخصوم المستحقة (الديون) :

لأجل حساب قيمة الأصل الصافي المحاسبي يتوجب علينا حساب قيمة الديون المستحقة على المؤسسة، والتي سنأخذها مباشرة وفق قيمتها الدفترية؛ نظرا لقصر مدتها التي تجعلها أقل عرضة للأثار التضخمية.

وعليه ستكون قيمة الخصوم المستحقة كالاتي (الوحدة : (10³) دج):

200	- ديون الاستثمار :
13.807	- ديون المخزون :
25.103	- المبالغ المحتفظ بها في الحساب :
65.188	- ديون الاستغلال :
647	- تسبيقات تجارية :

ومنه : مجموع الديون المستحقة تساوي إلى :

104.948 (10³) دج

وفي الأخير يمكننا حساب قيمة الأصل الصافي المصحح وذلك على النحو الآتي :

قيمة الأصول المصححة = الاستثمارات المصححة + المخزونات المصححة + الحقوق المصححة

$$= (220.668 + 449.632 + 19.613)$$

$$= 2.190.103$$

$$+ 649.183 + 561.276$$

$$= 2.880.016 + 649.183 + 561.276$$

$$= 4.090.475 (10³) دج$$

الأصول خارج الاستغلال = 5.447 + 52.459 + 18.550 + 40.475 + 6.811

$$= 123.743 (10³) دج$$

الخصوم المستحقة المصححة =

104.948 (10³) دج

و منه : فإن قيمة الأصل الصافي المصحح تساوي إلى :

قيمة الأصل الصافي المصحح = الأصول المصححة - الخصوم المستحقة المصححة

$$= 4.090.475 - 104.948$$

=

3.985.527 (10³) دج

كما يمكن حساب القيمة الجوهرية للمؤسسة، وذلك كما يلي :